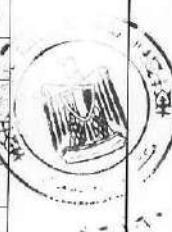


نُشرة الاكتتاب في وثائق استثمار
صندوق استثمار مصر للتأمين النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي "الحصن ال يومي"

تعريفات هامة	البند الأول
مقدمة وأحكام عامة	البند الثاني
تعريف وشكل الصندوق	البند الثالث
هدف الصندوق	البند الرابع
مصادر أموال الصندوق والوثائق المصدرة منه	البند الخامس
الجهات متقدمة الاكتتاب والشراء والاسترداد	البند السادس
السياسة الاستثمارية للصندوق	البند السابع
المخاطر	البند الثامن
نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة	البند التاسع
أصول وموارد الصندوق	البند العاشر
الجهة المؤسسة للصندوق	البند الحادي عشر
مراقب حسابات الصندوق	البند الثاني عشر
مدير الاستثمار	البند الثالث عشر
وسائل تجنب تعارض المصالح	البند الرابع عشر
شركة خدمات الإدارة	البند الخامس عشر
أمين الحفظ	البند السادس عشر
الاكتتاب في الوثائق	البند السابع عشر
جماعة حملة الوثائق وتعديل نُشرة الاكتتاب	البند الثامن عشر
شراء واسترداد الوثائق	البند التاسع عشر
التقييم الدوري	البند العشرون
أرباح الصندوق والتوزيعات	البند الحادي والعشرون
الافصاح الدوري عن المعلومات	البند الثاني والعشرون
إنتهاء الصندوق والتصفية	البند الثالث والعشرون
الاعباء المالية	البند الرابع والعشرون
الاقتراض بضمانت وثائق الاستثمار	البند الخامس والعشرون
أسماء وعناوين مسئولي الاتصال	البند السادس والعشرون
إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار	البند السابع والعشرون
إقرار مراقبة الحسابات	البند الثامن والعشرون
إقرار المستشار القانوني	البند التاسع والعشرون

تحديث 2023



النند الأول: تعريفات هامة

القانون:

قانون سوق رأس المال رقم 1992/95

اللائحة التنفيذية:

اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 1992/95 وفقاً لآخر تعديل لها

الهيئة:

الهيئة العامة للرقابة المالية.

صندوق الاستثمار:

وعاء استثمار مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في الاستثمار في المجالات الواردة بالنشرة وبدبره مدير استثمار مقابل أتعاب

اكتتاب عام:

طرح أو بيع وثائق استثمار إلى الجمهور من قبل البنك مطفي الاكتتاب للصندوق ويفتح باب الاكتتاب بعد مضي أسبوعين من تاريخ نشر نشرة الاكتتاب في صحيفة واسعة الانتشار.

الاسترداد:

هو تقديم المستثمر بطلب للحصول على كامل قيمة كل / جزء من الوثائق التي تم الاكتتاب فيها أو المشتراء حتى الساعة الثانية عشر ظهرا طوال أيام العمل المصرفي وفقاً للشروط المشار إليها بالبند الثامن عشر من هذه النشرة

الاطراف ذوي العلاقة:

كافلة الاطراف المرتبطبة بنشاط الصندوق ومنها على سبيل المثال وليس الحصر مدير الاستثمار، أمين الحفظ، البنك المودع لديه أموال الصندوق، مراقبي الحسابات، المستشار القانوني، شركة خدمات الإدارة، شركات المسئولة، أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين أو الموظفين، أو كل من يشارك في اتخاذ القرار لدى أي طرف من الاطراف السابقة، بالإضافة إلى أي حامل وثائق تتجاوز ملكته 5% من صافي أصول صندوق الاستثمار.

القيمة الصافية للوثيقة:

هي نصف الوثيقة في صافي أصول الصندوق والتي يتم احتسابها في نهاية كل يوم عمل مصرفي والتي يتم الإعلان عنها طوال أيام العمل المصرفي من خلال كل فروع البنك مطفي الاكتتاب بالإضافة إلى الإعلان عنها مرة في أول أيام العمل المصرفي في لجريدة يومية صباحية واسعة الانتشار

الاتفاقات إعادة الشراء:

هي اتفاقيات تم بين مالك أذون الخزانة وبين طرف آخر يرغب في استثمار السيولة المتوفرة لديه في أذون الخزانة لمدة محددة وبذلك يقوم بشراء الأذون من المالك الأصلي بغرض إعادة لها بسعر محدد متفق عليه بعد مدة محددة، وعادة ما يكون طرفي اتفاقيات إعادة الشراء هما الصندوق وأحد البنوك الخاصة لرقة البنك المركزي المصري.



تحديث 2023

شراء الوثائق:

هو قيم الصندوق بيع الوثائق الجديدة التي يتم إصدارها بعد غلق باب الاكتتاب ويتم ذلك عن طريق تقديم طلبات الشراء لدى أي فرع من فروع البنك متacky الاكتتاب طبقاً للشروط المشار إليها بالبندين الثامن عشر من هذه النشرة.

الجهة المؤسسة للصندوق:

هي شركة مصر للتأمين بصفتها الجهة الداعية لتأسيس الصندوق
صندوق أسواق النقد:

هو صندوق استثمار يصدر وثائق مقابل استثمار جميع أصوله في استثمارات قصيرة الأجل مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقات إعادة الشراء وأذون الخزانة وشهادات الادخار البنكية ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى

وثيقة الاستثمار:

ورقة مالية تمثل حصة شائعة لholder الوثيقة في صافي قيمة أصول الصندوق. ويشترى مالكو الوثائق في الأرباح أو الخسائر الناتجة عن نشاط الصندوق كل بحسب ما يملكونه من وثائق.

يوم عمل مصرفي في مصر:

هو كل يوم من أيام الأسبوع عدا يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية، على أن يوافق يوم عمل بكلتا من البنوك والبورصة معاً.

شهادات الادخار البنكية:

هي أوعية ادخارية تصدرها البنوك وتعطي لHolderها عائد دوري خلال فترة استحقاقها سواء كانت ثلاثة سنوات أو خمس سنوات بالإضافة إلى حصول Holderها على القيمة الاسمية لها بعد انتهاء فترة الاستحقاق، وطبقاً لتعليمات البنك المركزي فإنه لا يجوز للشخصيات الاعتبارية الاستثمار فيها، لذا فإنه لا يجوز للصندوق الاستثمار فيها إلا بعد صدور تعليمات من البنك المركزي تتيح ذلك.

النشرة:

نشرة الاكتتاب في وثائق استثمار صندوق مصر للتأمين النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي.

شركة خدمات الإدارة:

هي شركة متخصصة ومرخص لها بمزاولة ذلك النشاط من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية في ضوء صدور القرار الوزاري رقم (295) لسنة 2007 وتتولى احتساب صافي قيمة أصول صناديق الاستثمار المفتوحة وعمليات تسجيل إصدار واسترداد وثائق استثمار الصناديق بالإضافة إلى الأغراض الأخرى المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

جامعة حملة الوثائق:

الجامعة التي تتكون من حاملى الوثائق التي يصدرها الصندوق

مكتب الاستثمار:

شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار والتي تتولى مسؤولية إدارة أصول والتزامات الصندوق.

المبلغ المجنوب من الجهة المؤسسة تحساب الصندوق:

هو الحد الأدنى للقرار المكتتب فيه من الجهة المؤسسة في الصندوق والبالغ 5 مليون جنيه والمشار إليه بالمادة (142) من اللائحة التنفيذية.

تحديث 2023



الجهات متأثرة طلبات الاكتتاب والاسترداد:

بنك مصر والبنك الأهلي المصري وفروعهما المنتشرة في جمهورية مصر العربية وشركة بلتون لداول الأوراق المالية.

الند الثاني: مقدمة وأحكام عامة

- قامت شركة مصر للتأمين بإنشاء صندوق استثمار مصر للتأمين النقي للسيولة بالجيئه المصري ذو العائد اليومي التراكمي بغرض استثمار أصوله بالطريقة المفصلة والموضحة في السياسة الاستثمارية ووفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولاتحاته التنفيذية وتعديلاته
- قام مجلس إدارة شركة مصر للتأمين بتشكيل لجنة الإشراف على الصندوق طبقاً للشروط المحددة بالمادة (163) من اللائحة التنفيذية، وكذلك قواعد الخبرة والكفاءة الصادرة بالقرارات المكملة لها.
- قامت لجنة الإشراف بموجب القانون ولاتحاته التنفيذية بتعيين مدير الاستثمار، شركة خدمات الإدارة، أمين الحفظ، مراقبي الحسابات وتكون مسئولة عن التأكيد من تفويض التزامات كل منهم.

هذه النشرة هي:

1. دعوة للاكتتاب العام لشراء وثائق الصندوق.
2. تتضمن هذه النشرة كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق وهي معلومات وبيانات مدققة ومراجعة من قبل الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار ومراقبى الحسابات والمستشار القانوني وتحت مسؤوليتهم دون أي مسؤولية تقع على الهيئة.
3. تلتزم لجنة الإشراف بالصندوق بتحديث دوري كل سنة على الأقل لهذه النشرة على أنه في حالة تغير أي من البنود المذكورة في النشرة فيجب اتخاذ الإجراءات المقررة قانوناً طبقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولاتحاته التنفيذية وعلى الأخص موافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تتطلب ذلك طبقاً لاختصاصتها الواردة بالبند (السابع عشر) بالنشرة على أن يتم اعتماد هذه التعديلات من الهيئة والإفصاح لحملة الوثائق عن تلك التعديلات.
4. يحق لأى مستثمر طلب نسخة محدثة من هذه النشرة من العنوانين الموضحة في نهاية هذه النشرة.
5. تخضع هذه النشرة لكافة القواعد الحكومية والمنظمة لنشاط صناديق الاستثمار في مصر وعلى الأخص أحكام قانون سوق رأس المال ولاتحاته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها وقرارات البنك المركزي المصري الخاصة بصناديق التقدي.
6. في حالة تشوب أي خلاف فيما بين الصندوق ومدير الاستثمار أو أي من المكتتبين والمستثمرين أو المعاملين مع الصندوق يتم حل هذا الخلاف بالطرق الودية، فإذا لم يحسن الحل بالطرق الودية، يتم الحل عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد مركز القاهرة الأقليمي للتحكيم التجاري الدولي على أن يكون القانون المطبق هو القانون المصري وتكون لغة التحكيم هي اللغة العربية.
7. إن الأكتتاب أو الشراء في وثائق استثمار الصندوق بعد قبوله لجميع بنود هذه النشرة وإقرار من المستثمر بقوله الاستثمار في وثائق هذا الصندوق في مقابل تحمل كافة مخاطر هذا الاستثمار التي يتم الإفصاح عنها في البند (الثامن) من هذه النشرة.

الند الثالث: تعريف وشكل الصندوق

اسم الصندوق:

صندوق استثمار مصر للتأمين النقي للسيولة بالجيئه المصري ذو العائد اليومي التراكمي "الحسن اليومي"

الجهة المؤسسة:

تحديث 2023



شركة مصر للتأمين

الشكل القانوني للصندوق:

أحد الاشطة المرخص بها للجهة المؤسسة مزاولتها وفقاً لأحكام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية.

نوع الصندوق:

صندوق مفتوح

قيمة الصندوق:

صندوق نقدى

مقر الصندوق:

44 أشعاع الذئب، محافظة الجيزة، جمهورية مصر العربية.

تاریخ ورقم الترخيص الصادر للصندوق من الهيئة العامة للرقابة المالية:

رقم 693 بتاريخ 28/5/2014

تاریخ بدء مزاولة النشاط:

منذ تاريخ الترخيص بمزاولة النشاط من الهيئة.

السنة المالية للصندوق:

تبدأ السنة المالية للصندوق من الأول من يناير من كل عام حتى نهاية ديسمبر من ذات العام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنتهي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط من قبل الهيئة وحتى تاريخ انتهاء السنة المالية للعام التالي.

مدة الصندوق:

25 (خمسة وعشرون) عام تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة أعماله من قبل الهيئة ويحوز للجهة المؤسسة إنتهاء الصندوق قبل انتهاء المدة المذكورة وفقاً لأحكام القانون واللائحة التنفيذية.

عملة الصندوق:

هي الجنيه المصري، وتعتمد هذه العملة عند تقدير الأصول أو الخصوم وإعداد الميزانية والقوائم المالية، وكذا عند الاكتتاب في وثائقه أو استردادها وعند التصفية.

المستشار الضريبي للصندوق:

المكتب: مكتب القصیر للمحاسبات والاستشارات

د. مجدى عبد اللطيف على التصريح

العنوان: 19 شارع المساحة الدقى.

المستشار القانوني للصندوق:

المكتب: د. هانى سرى الدين

المكتب: مكتب سرى الدين وشركاه - مستشارون قانونيون.

العنوان: الكيلو 28 طريق مصر/الاسكندرية الصحراوى، مبني ب 19 - القرية الذكية، 6 أكتوبر، جمهورية مصر العربية

الإشراف على الصندوق:

تولى لجنة الإشراف على الصندوق المعينة من قبل الجهة المؤسسة مسئولية الإشراف على الصندوق والتسيير بين الأطراف ذوي العلاقة، وتنوبي المهام المشار إليها بالبند العاشر من هذه النشرة.

موقع الصندوق الإلكتروني:

<https://misrins.com.eg>

البند الرابع: هدف الصندوق

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء ادخاري واستثماري يقوم الصندوق بتوزيع استثماراته على أدوات مالية مختلفة قصيرة الأجل التي يستثمر الصندوق أمواله فيها والتي لا تشمل الأسهم، مثل أدوات الدين الصادرة عن الحكومة والبنوك والشركات واتفاقيات إعادة الشراء والودائع وشهادات الأدخار البنكية ووثائق صناديق أسواق النقد الأخرى وأذون الخزانة وبالتالي فإن هذا الصندوق يعتبر صندوق ذو معدل مخاطر منخفض ويتوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يوحي تركمي على الأموال المستثمرة فيه، وبناء على ما تقدم يسمح الصندوق بالاكتتاب والامتناد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها.

البند الخامس: مصادر أموال الصندوق و الوثائق المصدرة منه

1- حجم الصندوق المستهدف اثناء الإكتتاب:

حجم الصندوق المستهدف 100 مليون جنيه مصرى (مائة مليون جنيه مصرى) عند التأسيس مقسمة على 10 مليون وثيقة، القيمة الاسمية للوثيقة 10 جنيه مصرى (عشرة جنيهات مصرى)، قامت الجهة المؤسسة بالاكتتاب فى عدد 500 ألف وثيقة (خمسة مائة ألف وثيقة) بتحمل مبلغ 5 مليون جنيه مصرى (خمسة ملايين جنيه مصرى)، ويطرح باقى الوثائق والمبالغ عددها 9.5 مليون وثيقة للاكتتاب العام بقيمة إجمالية 95 مليون جنيه،
وفى حالة زيادة طلبات الإكتتاب عن حجم الصندوق المستهدف ستقوم الجهة المؤسسة بزيادة المبلغ المحبب بقيمة 2% من حجم الصندوق بحد أقصى 5 مليون جنيه بما يسمح بتنفي كافة طلبات الإكتتاب المقدمة للصندوق.

2- الحد الأدنى لملكية /مساهمة الجهة المؤسسة في الصندوق:

- تلتزم الجهة المؤسسة بتجنب مبلغ يعادل (2%) من حجم الصندوق، بحد أقصى خمسة ملايين جنيه يجوز زيارته في حالة رغبة الجهة المؤسسة للصندوق وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 2018/58 والمعدل بالقرار رقم 156 لسنة 2021.
- يصدر مقابل المبلغ المحبب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق وثائق يتم تجنيبها ولا يجوز التصرف فيها الا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسقبة ووفقاً للضوابط الصادرة منها على النحو التالي ذكره .

ضوابط التصرف في الحد الأدنى من الوثائق المصدرة مقابل المبلغ المحبب:

يكون لمؤسس الصندوق المؤسس من الجهات المرخص لها بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار بنفسها أو مع غيرها التصرف في الحد الأدنى من وثائق الاستثمار المكتتب فيها مقابل الحد الأدنى للمبلغ المحبب من الجهة المؤسسة لحساب الصندوق

تحديث 2023

- شريطة الحصول على موافقة الهيئة المسقبة، ويكون ذلك بنقل ملكية الوثائق محل التعامل للغير من توافق فيهم ذات شروط المؤسسين المنصوص عليها بالقرارات التنفيذية الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن، ووفقاً للضوابط التالية:
- لا يجوز لمؤسس صندوق الاستثمار إجراء ذلك التصرف قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليتين كاملاً عن كل منها عن أئتي عشر شهرًا من تاريخ تأسيس الشركة، ومع ذلك، يجوز استثناء من الأحكام المتقدمة أن يتم بطريق الحالة نقل ملكية الوثائق التي يكتب فيها مؤسسو الصندوق من بعضهم لبعض في حالة تعدد المؤسسين؛ وفي جميع الأحوال يتلقى الصندوق باختلاف إجراءات إثبات ملكية الوثائق محل التصرف بسجل حملة الوثائق لدى شركة خدمات الإدارة.
 - يتعين أن يتضمن الاتفاق بين البائع والمشتري قيمة الوثيقة الصادرة عن شركة خدمات الإدارة كسعر استرشادي في تاريخ التعاقد بخلاف قيمة المعاملة المقترن عليها - إن اختلفت -
 - يحق للجهات المؤسسة استرداد الوثائق المجانية المصدرة نتيجة توزيع الأرباح - متى تحققت -
 - حجم الصندوق في 31/12/2022 هو 151,039,385.31 جنيه مصرى موزع على عدد 6,277,627 وثيقة بقيمة سوقية للوثيقة 24.05994 جنيه.

البند السادس: الجهات متلقية الاقتراض والشراء والاسترداد

1- الجهة متلقية طلبات الاقتراض الأولى:

هو بنك مصر وبنك الأهلي المصري الخاضعين لرقابة البنك المركزي المصري والمرخص لهم بتلقي طلبات الاقتراض.

2- الجهات متلقية طلبات الشراء والاسترداد بعد الاقتراض الأولى:

بنك مصر والبنك الأهلي المصري وشركة بلتون لداول الأوراق المالية وبالإضافة إلى ذلك يجوز للصندوق التعامل مع جهات أخرى تتمثل في البنوك وشركات المسيرة لتلقي طلبات الشراء والبيع بشرط حصولها على ترخيص بذلك من قبل الهيئة وتوفير الرابط الآلي اللازم بينها وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة المتتأكد معها والإعلان عن ذلك لحملة الوثائق في صحيفة واسعة الانتشار، على لا يتحمل الصندوق آية مصاريف أو عمولات إضافية نتيجة ذلك التعاقد.

وتنتمي التزامات الجهة متلقية طلبات الاقتراض / الشراء والاسترداد تجاه الصندوق فيما يلي:

1. الالتزام بتسويق الوثائق التي يصدرها الصندوق لعملائه من المؤسسات والشركات والأفراد.
2. الالتزام بالإعلان عن الصندوق في مكان ظاهر في كل فروعها داخل جمهورية مصر العربية على أن يوضح المزايا النسبية التي تحفز العملاء على الاقتراض في (أو شراء) وثائق الصندوق مع مراعاة كافة الضوابط الصادرة عن الهيئة بشأن الإعلادات وكذا كافة الأحكام الواردة بالمادة (155) من اللائحة التنفيذية في هذا الشأن
3. الالتزام بالإعلان عن صافي قيمة الوثيقة في كافة فروع البنك بصفة يومية.
4. الالتزام بتلقي طلبات الاقتراض/ الشراء والاسترداد على أن يتم تنفيذ تلك الطلبات على أساس الشروط المشار إليها بالبند الثامن عشر من هذه النشرة والخاص بالشراء والاسترداد.

5. الالتزام تحويل صافي مبالغ الاقتراض والاسترداد للحساب المجمع للصندوق في نهاية كل يوم عمل مصرفي.

6. توفير الرابط الآلي بينه وبين مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة طبقاً (المادة 158)

7. الالتزام بموافقة شركة خدمات الإدارة ومدير الاستثمار ببيان عن كافة طلبات الشراء والاسترداد في نهاية كل يوم عمل مصرفي.

تحديث 2023

الパートナード・セイシキ・リミテッド

يتبع الصندوق سياسة استثمارية تستهدف تحقيق الأهداف المشار إليها بالبند الخامس من هذه النشرة، والتي تمثل فيما يلي:
أولاً: ضوابط عامة:

1. أن تعمل إدارة الصندوق على تحقيق الأهداف الاستثمارية للصندوق الواردة في نشرة الاكتتاب.
2. أن تلتزم إدارة الصندوق بالنسبة والحدود الاستثمارية القصوى والنطاق لنسب الاستثمار المسموح بها لكل نوع من الأصول المستثمرة فيها والواردة في نشرة الاكتتاب.
3. أن تأخذ قرارات الاستثمار في الاعتبار مبدأ توزيع المخاطر وعدم التركز.
4. لا يجوز للصندوق القيام بأي عمليات إقراض أو تمويل نقدى مباشر أو غير مباشر.
5. لا يجوز استخدام أصول الصندوق في أي إجراء أو تصرف يؤدي إلى تحمل الصندوق مسؤولية تتجاوز حدود قيمة استثماره.
6. يجوز لمدير الاستثمار البده في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في الإيداعات البنكية لدى أحد البنوك الخاصة لإشراف البنك المركزي لصالح المكتتبين بحسب القدر المكتب فيه من كل منهم.
7. تقتصر استثمارات الصندوق على السوق المحلي فقط وعلى الأدوات المصدرة بالعملة المحلية.
8. الالتزام بضوابط قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (22) لسنة 2014 بشأن شركات التأمين المؤسسة للصناديق التقديمة.

ثانياً / النسب الاستثمارية:

يلتزم مدير الاستثمار بالضوابط التالية عند استثمار أموال الصندوق: -

1. الاحتياط بنسبة لا تجاوز 95 % من الأموال المستثمرة في الصندوق في صورة مبالغ نقدية سائلة في حسابات حاوية أو في حسابات ودائع لدى البنوك الخاصة لرقابة البنك المركزي المصري.
2. إمكانية استثمار حتى 100% من الأموال المستثمرة في الصندوق في شراء أدون الخزانة.
3. لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الخزانة المصرية عن 40 % من الأموال المستثمرة في الصندوق.
4. لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء سندات الشركات ذات الجدارة الائتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة (BBB) عن 20 % من الأموال المستثمرة في الصندوق.
5. لا تزيد نسبة الاستثمار في سندات الخزانة وسندات الشركات مجتمعين عن 49 % من الأموال المستثمرة في الصندوق.
6. لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء شهادات الادخار البنكية عن 10 % من الأموال المستثمرة في الصندوق بشرط قيام البنك المركزي المصري بالسماح للشخصيات الاعتبارية بالاستثمار في شهادات الادخار البنكية.
7. لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء إتفاقيات إعادة الشراء عن 90 % من الأموال المستثمرة في الصندوق.
8. لا تزيد المستثمر في صناديق الاستثمار التقنية الأخرى عن 40 % من الأموال المستثمرة في الصندوق.
9. لا تزيد نسبة تركز الاستثمارات المودعة لدى البنك الواحد عن 40 % من الأموال المستثمرة في الصندوق.

ثالثاً: ضوابط قانونية:

الضوابط القانونية وفقاً للمادة (177) من اللائحة التنفيذية والخاصة بالصاديق التقديمة:

تحديث 2023

- لا يزيد الحد الأقصى لمدة استثمارات الصندوق على ٣٩٦ يوماً.
- أن يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة استحقاق محفظة استثمارات الصندوق مائة وخمسين يوماً.
- أن يتم تنويع استثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الاستثمارات في أي إصدار على ١٠ % من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية .
- وفيما عدا الاستثمار في الأوراق المالية والأدوات المالية الصادرة عن الحكومة المصرية أو المضمونة منها، يتلزم مدير الاستثمار في حالة الاستثمار لجزء من أموال الصندوق في سندات الشركات طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (35) لسنة 2014 بـألا يقل الحد الأدنى للتصنيف الإنثامي عن الدرجة الاستثمارية (BBB-) أو ما يعادلها عند الشراء على أن يكون التصنيف صادر من خلال إحدى شركات التصنيف الإنثامي الصادر بها قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (71)

ضوابط وفقاً لأحكام المادة (١٧٤) من اللائحة التنفيذية:

- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء وثائق استثمار في صندوق آخر على ٢٠ % من صافي أصول الصندوق الذي قام بالاستثمار فيما لا يجاوز ٦٥ % من عدد وثائق الصندوق المستثمر فيه.
- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في الأوراق المالية الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠ % من صافي أصول الصندوق.

النحو الثامن: المخاطر

تعرف المخاطر المرتبطة بالاستثمار بأنها الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف العائد المحقق من الاستثمار عن العائد المتوقع قبل الدخول في الاستثمار ويمكن تصنيفها كالتالي:

مخاطر متقلمة:

المخاطر المتعلقة بالسوق ككل والتي تنتج عن طبيعة الاستثمار في الأسواق المالية وتغير أسعار الأوراق المالية بصفة يومية نتيجة لعدة عوامل من بينها الأداء المالي للشركات ومعدلات نموها بالإضافة للظروف الاقتصادية والسياسية، فيما أن الصندوق نقدى، لذا فهو لا يستثمر في الأسهم إنما تقتصر استثماراته في سوق الأوراق المالية على السندات وأنون الخزانة الحكومية.

مخاطر غير منتظمة:

المخاطر التي تنتج عن حدث غير متوقع في إحدى القطاعات وقد تؤثر سلباً على المجالات المستثمر فيها، وطبقاً لما تضمنته السياسة الاستثمارية فإنه لا يزيد المستثمر في الودائع وشهادات الادخار (مجنعين) طرف أى جهة واحدة بخلاف الجهات الحكومية ويقتطع الاعمال العام أو بنوك القطاع العام عن ٤٠% من الأموال المستثمرة في الصندوق، كما أنه لا يحق أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في سندات صادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠ % من أموال الصندوق.

المخاطر الناتجة عن تغير سعر الفائدة:

مخاطر تنتج عن انخفاض القيمة السوقية للأدوات ذات العائد الثابت (بما في ذلك أنون الخزانة واتفاقيات إعادة الشراء المعتمدة أساساً على أنون الخزانة) نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة بعد تاريخ الشراء، سوف يتم التحوط لها عن طريققياس المخاطر لدى تأثيره في حالة حدوثه وتقويم الأصول المستشرفة بين الأدوات ذات العائد الثابت والأدوات ذات العائد المتغير، بالإضافة إلى اتباع الإدارة النشطة والتي تعتمد بصفة أساسية على محاولة التعرف على الاتجاهات المستقبلية لتحرك أسعار الفائدة والعمل على الاستفادة منها.

تحديث 2023



مخاطر الائتمان (عدم السداد بالنسبة للسندات بأنواعها):

المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة مصدر السندات على سداد القيمة الاستردادية عند الاستحقاق أو سداد قيمة التوزيعات النقدية في تاريخ استحقاقها. ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاستثمار في السندات الحكومية المضمونة من قبل الحكومة المصرية والاستثمار في سندات شركات ذات الجدارة الائتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة.

مخاطر الائتمان (عدم السداد بالنسبة لاتفاقات إعادة الشراء):

المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة أي من طرف اتفاقيات إعادة الشراء بتلبية شروط الاتفاق. ويتم التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق قصر اتفاقيات إعادة الشراء على البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري ومضمونة من قبله.

مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

هي المخاطر المرتبطة بطبيعة الاستثمار في الأوراق المالية بالعملات الأجنبية المختلفة والتي تنتج عن انخفاض سعر الصرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري والذي من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض العائد من الصندوق إذا ما تم تغيير العائد إلى الجنيه المصري وتتجدر الإشارة أن الصندوق سوف يقتصر استثماراته على الأوراق المالية بالعملة المصرية

مخاطر السيولة والتقييم:

هي المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسليم أي من استثماراته في الوقت الذي يحتاج فيه إلى السيولة النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الأصل المراد تسليمه وحيث إن طبيعة الصندوق تقتضي فإنه سوف يتم الاستثمار في أدوات النقد ذات السيولة العالية والاحفاظ بمبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية طبقاً لما ورد بالسياسة الاستثمارية في هذه النشرة لمقابلة هذه المخاطر. هذا مع العلم بأنه في بعض الحالات بالرغم من استمرار العمل في البنوك والتوصية معاً يجوز لمدير الاستثمار في حالة عدم وجود تعامل على ورقة مالية (مثل السندات الحكومية وصكوك التمويل لفترة لا تقل عن شهر أو أكثر) أن يتم التقييم وفقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية والتي يقرها مراقب حسابات الصندوق ، هذا ومن ناحية أخرى فإنه نظراً لامكانية عدم اتفاق أيام العمل بكل من البنوك والتوصية معاً في حالات استثنائية مما يكون له أثره على عدم امكانية تقييم الوثيقة فسيتم التعامل مع طلبات الاسترداد والشراء في هذه الحالة بارجاء الطلبات لأول يوم عمل ببنك ها في هذه الحالة سوف يتم تقييم الأوراق المالية المستثمر فيها طبقاً للمعالجة المحاسبية التي تتفق ومعايير المحاسبة المصرية والتي يقرها مراقب حسابات الصندوق.

مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناشئة عن انخفاض القدرة الشرائية للأصول المستشرفة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم. ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق توزيع استثمارات الصندوق بين أدوات استثمارية قصيرة الأجل ذات عائد متغير وأدوات ذات عائد ثابت للاستفادة من توجهات أسعار الفائدة لصالح الصندوق.

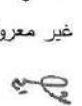
مخاطر الاستدعاء أو السداد المبكر:

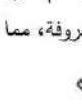
هي المخاطر التي تنتج عن الاستثمار في السندات القابلة للامتناع المعجل، حيث إن ذلك يزيد من احتمالية عدم حصول المستثمر على العائد المنتظر نتيجة استدعاء الشركة أو الجهة المصدرة للسندات مما يؤثر على الأرباح الاستثمارية. وتتجدر الإشارة إلى أن هذه المخاطر تكون معروفة ومحددة عند شراء سندات تحمل هذه الخاصية مما يتبع الاحتياط لمواجهة هذا النوع من المخاطر.

مخاطر المعلومات:

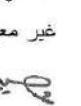
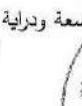
مخاطر عدم معرفة المعلومات الكاملة عن الشركات، إنما لعدم الشفافية أو عدم وجود رؤية واضحة للأحوال المستقبلية بسبب عوامل غير معروفة، مما قد يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية تزيد نسبة المخاطر. وحيث إن مدير الاستثمار يتطلع الخبرة واسعة ودراية عن

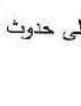
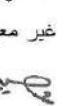


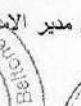



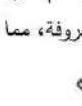




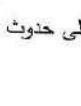
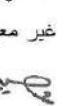




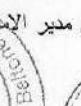



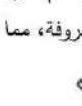





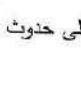
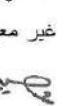


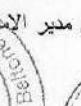




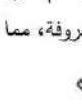





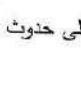
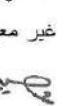


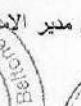




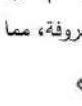





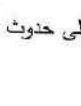
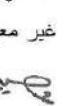


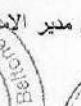




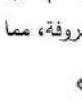





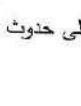
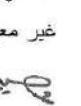


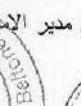




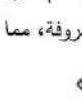





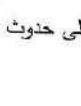
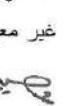


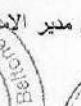




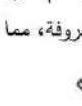





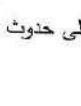
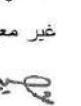


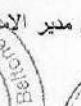




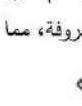





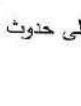
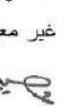


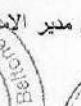




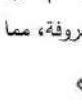





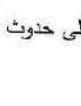
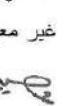


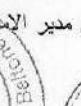




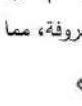





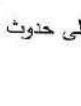
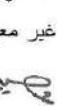
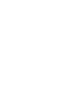


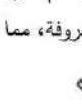





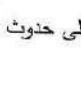
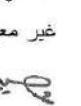


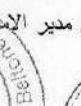





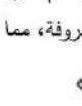




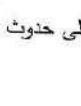
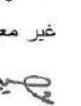


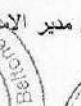




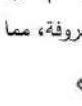





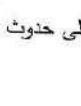
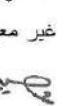


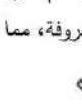





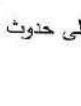
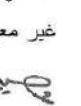


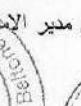




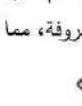


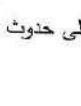
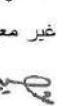


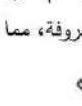





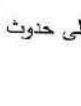
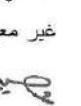


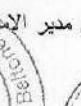




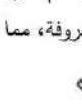


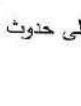
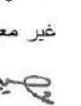


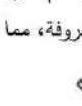





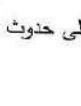
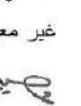


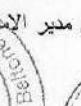




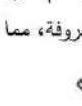


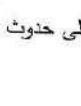
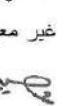


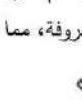





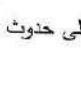
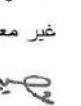


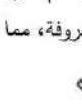


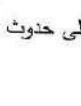
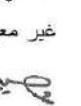


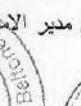




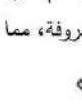


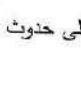
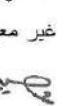


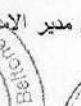




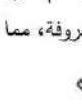





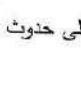
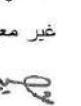









<img alt="Handwritten signature 'Khalil' over the stamp area."

السوق وأدوات الاستثمار المتاحة فهو قادر على تقييم وتقدير أداء الشركات بالإضافة إلى الاطلاع على البحوث عن الحالة الاقتصادية وحالة الشركات بحيث يقادى القرارات الخاصة وتجنب مخاطر المعلومات.

مخاطر تغير الواقع والقوانين:

مخاطر ناتجة عن تغير الواقع والقوانين بما يؤثر بالسلب على الاستثمار. وسيتم مواجهتها من خلال متابعة الأحداث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والإستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الاستثماري.

مخاطر التغيرات السياسية:

تعكس الحالة السياسية للدول المستثمر فيها على أداء الأدوات المالية المستثمر فيها أصول الصندوق، والتي قد تؤدي إلى تأثير الأرباح والموانع الاستثمارية حسب الظروف المعاكدة، وتتجدر الإشارة أن الصندوق سوف يتصرّس استثماراته على السوق المصري مما يؤدي إلى تأثير أدائه بالأوضاع السياسية والإقتصادية المعاكدة في مصر، وتحذر الإشارة إلى أن الأدوات المستهدفة بالسياسة الاستثمارية أقل تأثراً بذلك التغيرات من سوق الأسهم.

البند التاسع: نوعية المستثمر المخاطب بالنشرة

هذا الصندوق يتيح للمصريين والأجانب سواء كانوا أشخاصاً طبيعية أو معنوية الاكتتاب في (شراء) وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق طبقاً للشروط الواردة في هذه الشرة، على أن يكون هؤلاء المستثمرين راغبين في إدارة النقدية الخاصة بهم في صندوق ذو عائد يومي تراكمي منتظم يتناسب مع طبيعة الصندوق حيث إنه قليل المخاطر. وتحذر الإشارة إلى أن المستثمر يجب أن يضع في اعتباره المخاطر السابقة إليها وإدراك العلاقة المباشرة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطر التي تحبط بالاستثمار ومن ثم بناء قراره باستثمار أمواله في هذا الصندوق بناء على ذلك.

يناسب هذا النوع من الاستثمار:

- المستثمر الراغب في تقبل درجة مخاطر قليلة مقابل عائد يتناسب وهذه الدرجة من المخاطر على المدى المتوسط والطويل الأجل في ظل قيام مدير الاستثمار بمهامه وإدارته الرشيدة لمحفظة الصندوق
- المستثمر الراغب في استثمارات تتميز بالسيولة.

البند العاشر: أصول موجودات الصندوق

الفصل بين الصندوق والجهة المؤسسة:

طبقاً ل المادة 176 من اللائحة التنفيذية فإن أموال الصندوق واستثماراته وأنشطته منكون مستقلة ومفرزة عن أموال الجهة المؤسسة.

معاملة ثالث الاسترداد:

يعتبر تطبيق التزام الصندوق تجاه طلبات استرداد قيمة ونفقة الاستثمار على الوفاء لهم من واقع صافي موجودات الصندوق بعد سداد التزاماته تجاه الغير.

الرجوع إلى موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو مدير الاستثمار:

لا يجوز الرجوع للوفاء بالتزامات الصندوق إلى موجودات صناديق استثمارية أخرى تابعة للجهة المؤسسة أو مديرها مدير الاستثمار.

تحديث 2023

في حالة قيام الصندوق بالاستثمار في صناديق أخرى مماثلة يكون من حقه (مثل المستثمرين الآخرين) الرجوع على موجودات هذا الصندوق المستثمر فيه للوفاء بالتزاماته تجاهه ويكون هذا ممكناً في حالة حدوث ما يستوجب ذلك مع مراعاة الأحكام والقوانين المنظمة لذلك.

إمساك السجلات الخاصة بالصندوق وأصوله:

- تلزم الجهة التي تتولى عمليات الشراء والاسترداد بإمساك سجلات الالكترونيه يثبت فيها ملكية وثائق الصندوق.
 - وتلتزم الجهة التي تتولى عمليات الشراء والاسترداد بالإحتفاظ بنسخ احتياطية من سجلات الملكية وفقاً لقواعد وإجراءات تأمين السجلات الالكترونية.
 - وتقوم الجهة التي تتولى عمليات الشراء والاسترداد ومتقنية الاكتتاب بمدفأة شركة خدمات الإداره في نهاية كل يوم عمل من خلال الرابط الآلي ببيانات الخاصة بالمحتجين والمستثمرين ومستردي وثائق الصناديق المفتوحة المنصوص عليها بالمادة (156) من هذه اللائحة.
 - وتقوم الجهة التي تتولى عمليات الشراء والاسترداد ومتقنية الاكتتاب بمدفأة مدير الاستثمار في نهاية كل يوم عمل بمجموع طلبات الشراء والاسترداد.
 - وتلتزم شركة خدمات الإداره بإعداد وحفظ سجل آلي بحامل الوثائق، وبعد سجل حملة الوثائق فرينة على ملكية المستثمرين للوثائق المتبعة فيه.
- وللويثة الاطلاع وطلب البيانات والمستندات التي تتعلق بالنشاط والتتحقق من ممارساته طبقاً لأحكام القانون واللائحة والقرارات الصادرة تنفيذاً لها.

الأصول الثابتة للصندوق:

لا يوجد أي أصول ثابتة لدى الصندوق قبل البدء الفعلي في النشاط ما عدا المبلغ المجنوب وهو القدر المكتب فيه من قبل الجهة المؤسسة في الصندوق.

حقوق ورثة صاحب الوثيقة:

طبقاً للمادة (152) من اللائحة التنفيذية لا يجوز لحملة الوثائق أو ورثتهم أو دائنيهم طلب تخصيص أو تحويل أو فرز أو السيطرة على أي من أصول الصندوق بأي صورة، أو الحصول على حق انتصاص عليها، حيث لا يجوز لهم بأية حجة كانت - أن يطالبوا بوضع الأختام على نسخ الصندوق أو الحجز على ممتلكاته أو أن يطعنوا قسمته أو بيعه جملة لعدم إمكان القسمة ولا يجوز لهم أن يتخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الصندوق ويجب عليهم في استعمال حقوقهم في التعويل على قوائم جرد الصندوق وحساباته المعلنة وفي هذا الصدد تتحقق الطلاقة الجهة المؤسسة بالسجلات والحسابات المتعلقة بموجودات التزامات وإيرادات ومصروفات الصندوق التي

تحصل جميعها إلى المراجعة من قبل مراقب حسابات الصندوق.

حقوق حامل الوثيقة عند التصفية:

نماذج طبقاً للبندين الثاني والعشرين المتعلق بالتصفية في هذه الشروط

تحديث 2023

البند الحادى عشر: الجهة المؤسسة للصندوق

تم تأسيس شركة مصر للتأمين فى يناير 1934 وخاضعة لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف تقديم نطاق واسع من الخدمات التأمينية للأفراد والمؤسسات على حد سواء. وتتميز شركة مصر للتأمين كأحد المؤسسات التأمينية العاملة في مصر بجمعها بين الخبرات المحلية والعالمية وقوة الملاعة المالية.

مجلس إدارة الجهة المؤسسة:

يتكون مجلس إدارة شركة مصر للتأمين من الاعضاء التالي تكرهم:

رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذى	الأستاذ/..... (غير معين)
عضو مجلس الإدارة المنتدب التنفيذي	الأستاذ/ عمر عبد الحميد إبراهيم جودة
عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون المالية والتخطيط والاستثمار	الأستاذ/ علاء الدين أحمد على حسن
عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون التأمين	الأستاذ/ عصام منصور عبد العزيز
عضو مجلس الإدارة من ذوى الخبرة	الأستاذ/ ياسل عبد المنعم صالح رحمنى
عضو مجلس الإدارة من ذوى الخبرة	الأستاذ/ خالد محمد مصطفى محمد البرى
عضو مجلس الإدارة المنتخب ممثل عن العاملين	الأستاذ/ قاسم محمد مصطفى أحمد نصار
عضو مجلس الإدارة ممثل عن شركة مصر القابضة للتأمين	الأستاذة / منى عصمت السيد عبد السلام
عضو مجلس الإدارة غير تنفيذى من ذوى الخبرة	الأستاذة/ نيفين عصام الدين حسن جامع

الصناعات الأخرى المنشأة من قبل الجهة المؤسسة:

صندوق استثمار مصر للتأمين لحماية رأس المال ذو المزايا التأمينية 'استثمار وأمان' .

ويتمثل هكذا مساهمي الجهة المؤسسة:

شركة مصر القابضة للتأمين %100

الممثل القانوني للجهة المؤسسة:

الأستاذ / عمر عبد الحميد إبراهيم جودة عضو مجلس الإدارة المنتدب التنفيذي

الالتزامات الشركة تجاه الصندوق:

أولاً/ الالتزامات مجلس الإدارة طبقاً لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية:

1- يخضع مجلس الإدارة باختصاصات الجمعية العامة العادية وغير العادية المشار إليها بالمادة (162) من اللائحة التنفيذية،

بعض أمها:

- التصديق على القوائم المالية وتغیر مرافق حسابات الصندوق وقواعد توزيع أرباح الصندوق
- تشكيل لجنة الإشراف على الصندوق.
- التصديق على موافقة جماعة حملة الوثائق على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل انتهاء مدة،
- ولا يجوز له اتخاذ قرار بعزل مدير الاستثمار أو تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق

تحديث 2023



ثانياً لجنة الإشراف

- طبقاً لأحكام المادة (176) من اللائحة التنفيذية، ينول مجلس إدارة الجهة المؤسسة بتعيين لجنة إشراف للصندوق توافق في اعصابها الشروط القانونية الازمة طبقاً للمادة (163) من ذات اللائحة وبصفة خاصة تتمثل مهام لجنة الإشراف طبقاً لقانون فيما يلي:-
1. تعيين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئوليته وعزله على أن يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الاكتتاب وأحكام هذه اللائحة.
 2. تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
 3. تعيين أمين الحفظ.
 4. الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأى تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة.
 5. الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
 6. التتحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق.
 7. تعيين مراقب حسابات شركة الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعزز لهذا الغرض بالهيئة.
 8. متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنوياً للتأكد من تزامنه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تفيضاً لها.
 9. الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق.
 10. التأكيد من تزامن مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
 11. الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي تعدتها شركة خدمات الإدارة مراعفاً بها تقرير مراقب الحسابات.
 12. اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات اتفاق الاسترداد وفقاً للمادة (١٥٩) من هذه اللائحة.
 13. وضع الإجراءات الواجب اتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات الازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق. وفي جميع الأحوال يكون على لجنة الإشراف بدل عنابة الرجل الحريص في القيام بكل ما من شأنه مصلحة الصندوق وحمله الوثائق. وتعهد الجهة المؤسسة بتشكيل لجنة الإشراف وفقاً للمضوابط المشار إليها بالبند (163) من اللائحة التنفيذية وكذا الخبرات المنصوص عليها بقرارات مجلس إدارة الهيئة على أن يتم تشكيل تلك اللجنة للقيام بالمهام المشار إليها بعليه قبل بدء الاكتتاب وإخطار الهيئة، والتي سيتم الإفصاح عنها ذاتاً وسيلة نشر نشرة الاكتتاب.

أعضاء لجنة الإشراف:

الأستاذ/ محمود حسين لطفي الخشاب

الأستاذ/ نجوى إبراهيم

الأستاذ/ علاء الدين أحمد علي



تحديث 2023

البند الثاني عشر: مراقب حسابات الصندوق

طبقاً لأحكام المادة (168) من اللائحة التنفيذية وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 172 لسنة 2020، يتولى مراجعة حسابات الصندوق مراقب حسابات أو أكثر من بين المراجعين المقيدين في السجل المعهود لهذا الغرض بالهيئة العامة للرقابة المالية على أن يكون مستقلاً عن كل من مدير الاستثمار وأي من الأطراف ذوي العلاقة بالصندوق، وبناء عليه فقد تم تعيين كل من:

1- السيد/ طارق مجدي أحمد عبد الرؤوف حشيش

مكتب: أر ابن إم مصر - محاسنون قانونيون

مسجل بسجل مراقب حسابات الهيئة تحت رقم 118.

العنوان: 22 شارع قصر النيل - وسط البلد 11111 - القاهرة.

التليفون: 23930850-0223921714

2- السيد/ رزق وديد رزق الله

مكتب: رزق وديد رزق الله

ومسجل بسجل مراقب الهيئة تحت رقم (171)

العنوان: 4/ شارع أنور المفتى - مدينة نصر (خلف طيبة مول) 11371.

التليفون: 24034024-24048442

ويقر كل منهما وكذا لجنة الإشراف على الصندوق المسئولة عن تعيينهما باستيفائهم لكافة الشروط ومعايير الاستقلالية المشار إليها بال المادة (168) من اللائحة.

الالتزامات مراقب الحسابات:

1. يلتزم مراقب الحسابات بأداء مهامه وفقاً لمعايير المراجعة المصرية

2. مراجعة القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية ويتم اصدارها خلال الربع الأول من السنة المالية التالية مرفقاً بها تقريراً عن نتيجة مراجعته.

3. إجراء فحص دوري محدود كل ستة أشهر للفوائم المالية للصندوق والتقارير نصف السنوية عن نشاط الصندوق ونتائج أعماله عن هذه الفترة ويتبعين أن يتضمن التقرير بيان ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات هامة أو مؤثرة على القوائم المالية المذكورة ينبغي إجرائها، وكذا بيان مدى اتفاق أسس تقييم أصول والالتزامات الصندوق وتحديد قيمة وثائق الاستثمار خلال الفترة موضوع الفحص تماشياً مع الإرشادات الصادرة عن الهيئة في هذا الصدد.

4. فحص القوائم المالية السنوية ونصف السنوية وإعداد تقرير بنتيجة المراجعة مبيناً ما إذا كان المركز المالي للصندوق يعبر في كل جوانبه عن المركز المالي الصحيح للصندوق وعن نتيجة نشاطه في نهاية الفترة المعهود عنها التقرير.

5. لمراقب الحسابات الحق في الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات، والإيضاحات وتحقق الموجودات والالتزامات.

البند الثالث عشر: مدير الاستثمار

في ضوء ما نص عليه قانون سوق رأس المال في وجوب أن يعهد الصندوق بإدارة نشاطه إلى جهة ذات خبرة في إدارة صناديق الاستثمار يطلق عليها اسم (مدير استثمار) فقد عهدت الجهة المؤسسة إدارة الصندوق إلى شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار.

تحديث 2023



مقر الشركة:

ج 2005 كورنيش النيل -أبراج انتيل ستي-البرج الشمالي - الدور 33 - بولاق، محافظة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

تاریخ التعاقد بين الصندوق ومدير الاستثمار:

2020-2-18

الشكل القانوني للشركة:

شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار هي شركة مساهمة مصرية تم تأسيسها وفقاً لأحكام القانون ومرخص لها بمزاولة نشاط إدارة صناديق الاستثمار بترخيص رقم (319) بتاريخ 2004/1/6

يتمثل هيكل مساهمتها في كل من:

شركة بلتون المالية القابضة: 97.5%

شركة بلتون للترويج وتنمية الإكتتاب: 1.25%

شركة بلتون لتداول الأوراق المالية: 1.25%

يتشكل مجلس إدارة الشركة من كل من:

1. السيدة/ دانيا حازم جميل خورشيد

2. السيدة/ دانيا محمد الحسين شقيق محمود

3. السيد/ محمد أحمد شريف أبو الفضل

4. السيد/ طارق إبراهيم عز الدين الدماطي

5. السيد/ محمد السيد حسين طاعت عكاشة

مدة استقلالية الشركة عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة:

في ضوء ما سبق يقر مدير الاستثمار عن استقلاليته عن الصندوق والاطراف ذات العلاقة

آلية اتخاذ قرارات الاستثمار:

يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية الخامسة بإدارة أدوات الدخل الثابت ومن بينها صناديق أسواق النقد من خلال لجان استثمارية دورية

كما يلي:

• اجتماع استراتيجي شهري: للاتفاق على الاستراتيجية الاستثمارية وعليها يتحدد تقسيم الأصول على القطاعات والشركات المختلفة

ومتوسط آجال الاستحقاقات المختلفة ويتم فيها تحليل:

• المؤشرات الاقتصادية

• اتجاه أسعار الفائدة

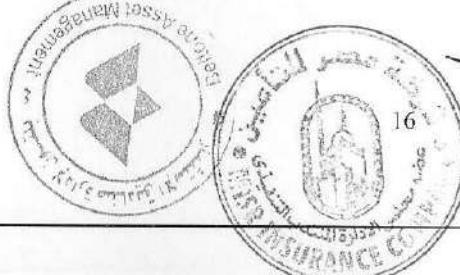
• مستوى السيولة

• اجتماع إيفيوي: الاتفاق على التفاصيل الأسبوعية ومتابعتها بهدف تعليم العائد ويتم فيها مراجعة:

٦٤ - أداء الأسبوع السابق

• الاتجاهات التكتيكية وقصيرة الأجل

تحديث 2023



- اجتماع يومى: متابعة التنفيذات اليومية والتأكد من اتفاقها مع استراتيجية الاستثمار المتفق عليها والعمل على تعظيم العائد من خلال سياسة لإعادة استثمار التدفقات النقدية ويتم فيها مراجعة:
- تعاملات اليوم السابق
- مؤشرات الأداء
- حالة السوق واصحاحات الشركات وتقييمها بالإضافة إلى تصریحات البنك المركزي المصري.

أسماء الصناديق الأخرى التي تديرها الشركة:

- 1- صندوق استثمار بنك قناة السويس الثاني للأسماء (أجيال)
- 2- صندوق استثمار البنك العربي النقدي بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي .
- 3- صندوق استثمار بنك قطر الوطني الأهلي الثاني ذو العائد الدوري "توازن".
- 4- صندوق استثمار مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر النقدي ذو العائد اليومي التراكمي المتواافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
- 5- صندوق استثمار التجاري وفا بنك إيجيبت النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي (رصيدى اليوم).
- 6- صندوق استثمار بنك المؤسسة العربية المصرفية مصر"ABC-BANK " مزايا" النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي.
- 7- صندوق استثمار بنك الشركة المصرية العربية الدولية النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي (يومى).
- 8- صندوق استثمار بنك القاهرة النقدي للسيولة بالجنيه المصري ذو العائد اليومي التراكمي
- 9- صندوق استثمار شركة صناديق المؤشرات (EGX30 Index ETF)
- 10- صندوق استثمار ميدبنك (الأول) ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري.
- 11- صندوق استثمار ميدبنك (الثاني) النقدي(ذو العائد اليومي والتوزيع الدوري)
- 12- صندوق الاستثمار الخيري لدعم الرياضة "صندوق الرياضة المصري-Egyptian Sport Fund".
- 13- صندوق بلتون للأوراق المالية ذات العائد الثابت ذو العائد التراكمي والتوزيع الدوري B-Secure

المراقب الداخلي لمدير الاستثمار:

السيد/ سامح علي عبدالله

العنوان: 2005 ج كورنيش النيل-أبراج النايل ميتى -رملا بولاق - البرج الشمالي

التليفون: 0224616337

البريد الإلكتروني: sali@beltonefinancial.com

الالتزامات والمراقب الداخلي:

الاحتفاظ بالسجل لجميع شكاوى العملاء وبما تم اتخاذه من إجراءات لمواجهه هذه الشكاوى مع إخطار الهيئة بالشكوى التي لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها.

2. إخطار الهيئة بكل مخالفة للقانون وأى مخالفة لنظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص مخالفة القبور المتعلقة بالسياسة الاستثمارية للصندوق وذلك إذا لم يقم مدير الاستثمار بإزالة أسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.

تحديث 2023



مدير محفظة الصندوق:

قامت الشركة بتعيين الأستاذ / شريف شاكر كمدير لمحفظة الصندوق.

خبرات مدير محفظة الصندوق:

شريف شاكر رئيس قطاع الدخل الثابت

انضم الأستاذ/ شريف شاكر إلى شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار في مايو ٢٠٢٠ . قبل الانضمام لشركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار ولأكثر من ١٢ عاماً، كان الأستاذ/ شريف شاكر يشغل عدة مناصب في شركة سي أي استس مانجمنت آخرهم منصب مدير الاستثمار الرئيسي وكان مسؤولاً عن إدارة جميع المحافظ والصناديق النقدية وذات العائد الثابت والتي تدعى حجم أصولها تسعة مليارات جنيه مصرى. ومن الجدير بالذكر أن جميع الصناديق تحت إدارته تفوقت على جميع الصناديق المقارنة وتصدرت الترتيب العام في مصر لعدة سنوات وعلى مدى آفاق زمنية متعددة. الأستاذ/ شريف شاكر هو مدير استثمار محافظ معتمد وحاصل على درجتي بكالوريوس في العلوم الإدارية وإدارة الأعمال الدولية من أكاديمية السادات وجامعة نيو برونزويك - فريديريكتون بكندا.

ضمانات مدير الاستثمار:

يضمن مدير الاستثمار للجهة المؤسسة للصندوق ما يلي:

1. أنه مدير استثمار مسجل لدى الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٣١٩/٦/٢٠٠٤ .
2. إنه يملك الخبرة الكافية لتحقيق أهداف الصندوق وفقاً للالتزامات المذكورة في هذه النشرة.
3. أن موظفي مدير الاستثمار لديهم الخبرة الكافية المطلوبة لتعظيم عائد الصندوق مع مراعاة الحفاظ على مستوى السيولة المطلوب.
4. أنه يحتفظ بالملاءمة المالية اللازمة لموازنة نشاطه بما يتحقق ضمن الوفاء بالتزاماته تجاه الصندوق، وذلك مع مراعاة ما تضعه الهيئة من ضوابط في هذا الشأن.

الالتزامات العامة لمدير الاستثمار:

أولاً الالتزامات القانونية على مدير الاستثمار:

على مدير الاستثمار الالتزام بكافة القواعد التي تحكم النشاط وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال ولائحة التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها، وعلى الأخص ما يلي:

1. التحرى عن الموقف المالي للشركات المصدرة للأوراق التي يستثمر الصندوق أمواله فيها.
2. مراعاة الالتزام بضوابط الأقصاج عن أية أحداث جوهرية بشأن الأوراق المالية وغيرها من أوجه الاستثمار التي يستثمر فيها الصندوق جزء من أمواله.
3. الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل صندوق يتولى إدارة استثماراته.
4. إمساك الدفاتر والسجلات اللازمة لمباشرة نشاطه.

٥. اخطار كل من الهيئة ومجلس إدارة الصندوق بأى تجاوز لحدود أو ضوابط السياسة الاستثمارية المنصوص عليها في اللائحة ،
غير مكتوبها وإزالة أسبابها خلال مدة لا تتجاوز أسبوع من تاريخ حدوثها ويحوز لمدير الاستثمار أن يطلب من الهيئة مد هذه المهلة في حالة وجود مبرر يقبله الهيئة.

٦. معاينات الهيئة بقارير نصف سنوية عن نشاطه ونتائج أعماله ومركزه المالي.

٧. وفي جميع الأحوال يتلزم مدير الاستثمار ببذل عناية الرجل العريض في إدارته لاستثمارات الصندوق وأن يعمل على حماية



تحديث 2023

ثانياً المحظوظات القانونية على مدير الاستثمار:

1. يحظر على مدير الاستثمار اتخاذ أي إجراء أو إبرام أي تصرف ينطوي على تعارض بين مصلحة الصندوق ومصلحته أو مصلحة أي صندوق آخر يديره أو مصلحة المساهمين في الصندوق أو المتعاملين معه إلا إذا حصل على موافقة جماعة حملة الوثائق المسبيقة وفقاً للأحكام الواردة بهذا الفصل.
2. البدء في استثمار أموال الصندوق قبل غلق باب الاكتتاب في وثائقه، ويكون له إيداع أموال الاكتتاب في أحد البنوك الخاصة لإشراف البنك المركزي وتحصيل عوائدها.
3. شراء أوراق مالية غير مقيدة ببورصة الأوراق المالية في مصر أو في الخارج أو مقيدة في بورصة غير خاضعة لإشراف سلطة رقابة مماثلة للهيئة وذلك إلا الحالات والحدود التي تضعها الهيئة.
4. استثمار أموال الصندوق في شراء أوراق مالية لشركات تحت التصفية أو حكم شهر إفلاسها.
5. استثمار أموال الصندوق في شراء وثائق استثمار لمصدوق آخر يديره، إلا في حالة الصناديق القابضة أو صناديق أسواق النقد أو صناديق المؤشرات وبمراعاة الضوابط التي تحددها نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال.
6. تنفيذ العمليات من خلال أشخاص مرتبطة دون افصاح مسبق لمجلس إدارة شركة الصندوق، وموافقة جماعة حملة الوثائق في الحالات التي تستوجب ذلك.
7. التعامل على وثائق استثمار الصندوق الذي يديره إلا في الحدود ووفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة.
8. القيام بأية أعمال أو تصرفات لا تهدف إلا إلى زيادة العمولات أو المصاريف أو الاتّهام أو إلى تحقيق كسب أو ميزة له أو لمديره أو العاملين به.
9. طلب الاقتراض في غير الأغراض المنصوص عليها في نشرة الاكتتاب.
10. نشر بيانات أو معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مدققة أو حجب معلومات أو بيانات جوهرية.
11. وفي جميع الأحوال يحظر على مدير الاستثمار القيام بأى من الاعمال أو الأنشطة التي يحظر على الصندوق الذي يديره القيام بها أو التي يترتب عليها الإخلال باستقرار السوق أو الأضرار بحقوق حملة الوثائق.

سلطات مدير الاستثمار :

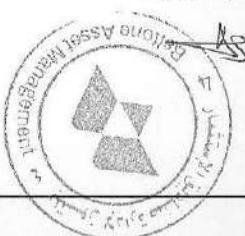
- توقيع العقود بالنيابة عن الصندوق تحقيقاً لمصلحة الصندوق والمياسة الاستثمارية الواردة بهذه النشرة على سبيل المثال وليس بالحصر عقد أمانة الحفظ وعقود التسويق
- إرسال تعليمات بجميع التحويلات لصالح الصندوق.
- ربط وفك الودائع البنكية وفتح وغلق الحسابات باسم الصندوق لدى البنك أو لدى أي بنك آخر خاضع لإشراف البنك المركزي المصري على أن يتم التصرف أو التعامل في أو على هذه الحسابات بموجب أوامر مكتوبة صادرة منه.

أ) إجراء كافة أنواع التصرفات المتعلقة باستثمارات الصندوق.

ب) طبقاً لل المادة (160) من اللائحة التنفيذية يجوز الاقتراض لمواجهة الاستردادات اليومية وفقاً للضوابط التالية:

- لا تزيد مدة القرض على أشلي عشر شهر.
- لا يتجاوز مبلغ القرض ١٠ % من قيمة وثائق الاستثمار القائمة وقت تقديم طلب القرض.
- أن يتم بذل عناية الرجل الحريص بالاقتراض بأفضل شروط ممكنة بالسوق.

تحديث 2023



وكان متى توافرت الشروط التالية:

- بعد استخدام كافة الأسلوبات المالية لقابلة إلى التحويل إلى نقدية لمقابلة طلبات الاسترداد.
- انخفاض تكاليف الافتراض عن تكاليف تسيير استثمارات الصندوق القائمة ويتحدد ذلك بناء على تقرير معد من مدير الاستثمار ويتم الموافقة عليه من مجلس إدارة الجهة المؤسسة.
- يتم الافتراض من أحد البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري

البند الرابع عشر وسائل تجنب تعارض المصالح

- تلتزم الأطراف ذات العلاقة بتجنب تعارض المصالح مع مراعاة كافة الأحكام الواردة باللائحة التنفيذية لقانون 95 لسنة 1992 الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014 وعلى الأخص الواردة بالمادة (172) وكذا الأعمال المحظوظ على مدير الاستثمار القيام بها الواردة بالمادة (183) مكرر (20) من اللائحة التنفيذية والمشار إليها بالبندين 13 من هذه النشرة، وكذلك قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018 وتعديلاته، على النحو التالي:
 - يلتزم مدير الاستثمار في حالة الدخول في أي من أدوات الاستثمار المختلفة الصادرة عن أي من الأطراف ذات العلاقة بالجهة المؤسسة أو الأطراف المرتبطة بمراعاة مصالح الصندوق وتجنب تعارض المصالح، والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.
 - لا يجوز استثمار أموال الصندوق في صناديق أخرى منشأة أو مدارة بمعرفة أي من الأطراف ذات العلاقة فيما عدا الاستثمار في صناديق أسواق النقد واستثمارات الصندوق القابض في الصناديق التابعة له.
 - لا يجوز بغير موافقة مسبقة من الهيئة لأي من أعضاء لجنة الإشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية جزءاً من أمواله، كذلك يحظر على مدير الاستثمار أو أي من أعضاء مجلس إدارته أو العاملين لديه التمثيل بصفتهم الشخصية في أي من مجالس إدارة الشركات التي يستثمر الصندوق جزءاً من أمواله في أوراقها المالية إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من جماعة حملة الوثائق.
 - لا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق الصناديق المرتبطين بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.
 - الإلتزام بالإصلاحات المشار إليها بالبندين 22 من هذه النشرة الخاص بالإصلاح الدوري عن المعلومات.
 - الحصول على موافقة جماعة حملة الوثائق بشكل مسبق على تعاملات الصندوق التي قد تتطلب على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة -مع مراعاة استبعاد الأطراف المرتبطة من التصويت - وبعكس تقرير لجنة الإشراف على الصندوق والقوانين المالية الصالحة كاملاً عن تلك التعاملات، على أن يلتزم مدير الاستثمار بمراعاة مصالح الصندوق والعمل على توفير أفضل الفرص الاستثمارية لحملة الوثائق.

تجنب تعارض المصالح لأعضاء لجنة الإشراف:

يجوز بغير موافقة مسبقة من جماعة حملة الوثائق لأي عضو من أعضاء لجنة الإشراف على الصندوق أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي من الشركات التي يستثمر الصندوق في أوراقها المالية.

تحديث 2023



- في حالة قيام أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالإشتراك في الإشراف بالإشتراك في الإشراف على مصادر أخرى للإصلاح المسبق عن تلك المصادر والعمل على تجنب أي تعارض في المصالح قد ينشأ عن ذلك والمحافظة على سرية كافة المعلومات والبيانات والمستندات التي يطلعون عليها بحكم تنفيذ مهامهم.

تعامل الأطراف ذوي العلاقة على وثائق الصندوق:

- في ضوء ما نصت عليه المادة (173) من اللائحة التنفيذية فلا يجوز لمدير الاستثمار أو شركة خدمات الإدارة أو غيرهما من الأطراف ذات العلاقة بالصندوق أو المديرين أو العاملين لديهم التعامل على وثائق المصادر المرتبطة بها إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الهيئة وفقاً للضوابط والإجراءات التي يضعها مجلس إدارة الهيئة ونظامه قرارها رقم (69) لسنة 2014، وإنما لا تضمنه قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (69) لسنة 2014 بالمادة الثانية بشأن عدم التعامل على الوثائق التي تكون قد توفرت لديهم معلومات أو بيانات غير معلنة بالسوق ويكون من شأنها التأثير الجوهري على أسعار هذه الوثائق سوف يقع مدير الاستثمار أو العاملين لديه أو أي من الأطراف ذوي العلاقة المحددة عند الرغبة في استرداد الوثائق المكتوب فيها عن تأمين الصندوق أو المشترأ في حالة ذلك بالإصلاح المسبق بفترتين استرداد على الأقل للجهة متقدمة طلبات الاسترداد على أن يتم تنفيذ طلب الاسترداد بذات الشروط الواردة بشارة الكتاب.

البند الخامس عشر: شركة خدمات الإدارة

في ضوء ما نص عليه القانون في وجوب أن يعهد الصندوق بمهام خدمات الإدارة إلى جهة ذات خبرة في هذا المجال فقد عهدت الجهة المؤسسة إلى الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار الكاثلة في 21 شارع جمال الدين أبو المحاسن -جاردن سيتي - القاهرة ، جمهورية مصر العربية، والخاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 والمرخص لها بترخيص رقم (514) بتاريخ 9/4/2009 ل القيام بمهام خدمات الإدارة.

الشكل القانوني:

الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار هي شركة مساهمة مصرية مؤسسة في جمهورية مصر العربية وخاضعة لأحكام قانون رأس المال.

يتمثل هيكل مساهمتها في كل من:

شركة أم جي أم للاستشارات المالية والبنكية	%80.27
شركة المجموعة المالية-هيروميدس القابضة	%4.39
الاستاذ / طارق محمد محمد الشرقاوى	%5.47
الاستاذ / طريف حسني محمد حسني	%2.20
الاستاذ / طارق محمد محبوب محرم	%5.47
الاستاذ / هانى بهجت هاشم توفيق	%1.10
الاستاذ / مراد قدرى احمد شوقي	%1.10



21

٤٥

تحديث 2023

يشكل مجلس إدارة الشركة من كل من:

رئيس مجلس الإدارة	1. السيد / محمد جمال محرم
العضو المنتدب	2. السيد / كريم كامل محسن رجب
عضو مجلس الإدارة	3. السيد / محمد فؤاد عبد الوهاب محمد
عضو مجلس الإدارة	4. السيد / هاني بهجت هاشم توفيق
عضو مجلس الإدارة	5. السيد / عمرو محمد محي الدين عبد العزيز
عضو مجلس الإدارة	6. السيد / محمد حسين محمد ماجد
عضو مجلس الإدارة	7. السيدة / سرا حاتم عصام الدين جامع
عضو مجلس الإدارة	8- السيدة / ريهام عبد الهادي رفاعي

ويقر كلاً من الشركة ومدير الاستثمار بأن شركة خدمات الإدارة مستقلة عن الصندوق والشركة ومدير الاستثمار وفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009 بشأن ضوابط عمل تلك الشركات وتلتزم الشركة بجميع الالتزامات والضوابط الواردة باللائحة وكذلك مجلس إدارة الهيئة رقم (88) لسنة 2009 بتاريخ 2009/12/21.

الالتزامات شركة خدمات الإدارة وفقاً للقانون:

- إعداد بيان يومي بعدد الوثائق القائمة لصناديق الاستثمار المفتوح ويتم الإفصاح عنه وإخطار الهيئة به في المواعيد التي تحددها.
- حساب صافي قيمة الوثائق لصناديق.
- قيد المعاملات التي تتم على وثائق الاستثمار.
- إعداد القوائم المالية النصف سنوية والسنوية وفقاً لقرارات مجلس إدارة الهيئة رقم 87 لسنة 2021 و رقم 130 لسنة 2021
- إعداد وحفظ سجل ألي يحمل الوثائق، وبعد سجل حملة الوثائق قرينة على ملكية المستثمرين لوثائق المثبتة فيه، كما تلزم الشركة بتزوين البيانات التالية في هذا السجل:

أ- عدد الوثائق وبيانات ملوكها وتشمل الاسم والجنسية والعنوان ورقم تحقيق الشخصية بالنسبة للشخص الطبيعي ورقم السجل التجاري بالنسبة للشخص الاعتباري.

ب- تاريخ الفيد في السجل الإلكتروني.

ج- عدد الوثائق التي تخص كل من حملة الوثائق بالصناديق.

د- بيان عمليات الاكتتاب والشراء والاسترداد الخاصة بوثائق الاستثمار.

ـ عمليات الاسترداد وبيع الوثائق وفقاً للعقد المبرم مع مدير استثمار الصندوق المفتوح.

ـ جـ في جميع الأحوال تلتزم شركة خدمات الإدارة ببذل عناية الرجل الحريص في قيامها بأعمالها وخاصة عند تقديرها الأصول والالتزامات الصندوق وحساب صافي قيمة الوثائق وفقاً لضوابط التقييم المحدث بقرار بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (130) لسنة 2014 مع مراعاة ما ورد بنص المادة 167 من اللائحة التنفيذية ومراعاة مصالح حملة الوثائق وبصفة خاصة المواد 170 و 173 من اللائحة التنفيذية، وكذلك الالتزامات والضوابط المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 88 لسنة 2009، وقرار

تحديث 2023

مجلس إدارة الهيئة رقم 31 لسنة 2018 فيما يتعلق بتحديث بيانات مالكي الوثائق فور نقل ملكية الوثائق للمشتري وأى قرارات أخرى لاحقة.

الند السادس عشر : أمين الحفظ

في ضوء الشروط المنصوص عليها بالمادة (165) من اللائحة التنفيذية للقانون 1992/95 وفقاً للتعديلات الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 22 لسنة 2014، فقد تم التعاقد مع البنك العربي الافريقى كأمين حفظ الصندوق والمرخص له بذلك النشاط من الهيئة بتاريخ 6/8/2002 في ضوء توافر فيه الاستقلالية عن مدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارة.

الالتزامات أمين الحفظ:

- 1- حفظ الأوراق المالية التي يستثمر فيها الصندوق كل أو بعض من أمواله.
- 2- تحصيل عوائد الأوراق المالية التي يساهم فيها الصندوق.
- 3- الالتزام بكافة القواعد التي تصدرها الهيئة في هذا الشأن.
- 4- يتلزم أمين الحفظ بمعرفة الهيئة العامة للرقابة المالية ولجنة الإشراف بيان دروي (أسبوعي) يشمل البيانات التالية:-
 - الأوراق المالية المملوكة للصندوق المحظوظ لديه، والتوزيعات التي تمت عليها خلال الفترة.
 - العمليات التي يكون طرفيها مدير الاستثمار والصندوق.
 - الجهة التي تم تنفيذ العمليات من خلالها.

تاريخ التعاقد:

• 2014/3/27

استقلالية أمين الحفظ عن الصندوق، والاطراف ذات العلاقة مع مراعاة أحكام المادة (165) من اللائحة التنفيذية:
ويقر أمين الحفظ والجهة المؤسسة وكذلك مدير الاستثمار بأن أمين الحفظ توافر فيه الضوابط المنصوص عليها بالقانون رقم 1992/95 ولائحته التنفيذية وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 57 لسنة 2018.

الند السابع عشر : الاكتتاب في الوثائق

1. الجهة متلقية طلبات الاكتتاب:

بنك مصر والبنك الأهلي المصري وفروعهما المنتشرة في جمهورية مصر العربية وشركة بلتون لتداول الأوراق المالية .

2. الحد الأدنى والأقصى للاكتتاب في الصندوق:

الحد الأدنى للاكتتاب الأولى 500 (خمسمائة) وثيقة ولا يوجد حد أقصى للاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق،
هذه موجز للمكتتبين التعامل مع الصندوق بيعاً وشراء بوثيقة واحدة بعد إتمام عملية الاكتتاب الأولى.

3. القيمة الاسمية للوثيقة وعملة الوفاء:

القيمة الاسمية للوثيقة هي 10 (عشرة) جنيه مصرى، وعملة الوفاء هي الجنيه المصرى.

4. كافية الوفاء بالقيمة السعوية:

يجب على كل مكتب (مشتري) أن يقوم بالوفاء بقيمة الوثيقة بالكامل نقداً بنفس عملة الصندوق فور تقديم للاكتتاب أو الشراء.

تحديث 2023

5. طبعة الوثقة من حيث الاصدار:

تحول الوثائق حقوقا متساوية لحامليها قبل الصندوق ويشارك حمله الوثائق في الأرباح والخسائر الناتجة عن استثمارات الصندوق كل بحسبه ما يمتلك من وثائق وكذلك الأمر فيما يتعلق بباقي أصول الصندوق عند التصفية.

6. الاكتتاب في/شراء وثائق الصندوق:

يتم الاكتتاب في/شراء وثائق استثمار الصندوق بموجب مستخرج الكتروني لشهادة الاكتتاب مختومة بخاتم البنك وموقع عليها من المختص بالبنك الذي تلقى قيمة الاكتتاب متضمنة البيانات المشار إليها بالمادة (156) من اللائحة التنفيذية

7. المدة المحددة لتلقي الاكتتاب:

يفتح باب الاكتتاب في وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق بعد انقضاء 15 (خمسة عشر) يوماً من تاريخ نشر نشرة الاكتتاب في صحيفة يومية ولمدة شهرين ويجوز غلق باب الاكتتاب بعد مضي 10 (عشر) يوماً من فتح باب الاكتتاب، وقبل مضي المدة المحددة إذا ثبتت تغطية قيمة الاكتتاب بالكامل.

8. تغطية الاكتتاب:

- في حالة إنتهاء المدة المحددة للاكتتاب دون تغطية الوثائق المطروحة بالكامل جاز للجنة الإشراف على الصندوق خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهائها أن تقرر الاكتتاب بما تم تغطيته على لا يقل عن ٥٠٪ من مجموع الوثائق المطروحة وشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق والا اعتبر الاكتتاب لاغيا، ويلتزم البنك متلقي الاكتتاب بالرد الفوري لمبالغ الاكتتابات شاملة مصاريف الإصدار إن وجدت.
- وإذا زادت طلبات الاكتتاب عن عدد الوثائق المطروحة، جاز لمدير الاستثمار تعديل قيمة الأموال المراد استثمارها بما يستوعب طلبات الاكتتاب الزائدة بشرط إخطار الهيئة والإفصاح للمكتتبين في الوثائق وبمراجعة النسبة بين رأس مال شركة الصندوق والأموال المستثمرة فيه.
- فإذا ترتفع على هذا التعديل تجاوز الحد الأقصى للأموال المراد استثمارها في الصندوق والمنصوص عليه في المادة (147) من هذه اللائحة، يتم تصحيم الوثائق المطروحة على المكتتبين بنسبة ما اكتتب به كل منهم مع جبر الكسور التي تنشأ عن عملية التخصيص لصالح صغار المكتتبين .
- ويتم الإفصاح عن نسبة الوثائق المكتتب فيها وعدد المكتتبين عن طريق النشر بذلك طريقة نشر نشرة الاكتتاب.

9. تسويق وثائق الاستثمار التي يصدرها الصندوق:

يعتمد الصندوق في تقديم الخدمات التشغيلية لوثائق الاستثمار على الجهات التالية:
 شركة مصر للتأمين، بنك مصر والبنك الأهلي وفروعهما المنتشرة في جمهورية مصر العربية، يجوز للجهة المؤسسة عقد اتفاقات أخرى مع أي من البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي أو أي طرف ثالث خاضع للإشراف من أي من الجهات الحكومية وإخطار الهيئة بذلك، على أن يكون الهدف من هذه الاتفاقيات تقديم خدمات تشغيلية لدى عملاء الجهة مقدمة تلك الخدمات المتعاقد معها للاستثمار في وثائقه على لا يتحمل الصندوق أي مصاريف إضافية نتيجة ذلك التعاقد.

اللند انثامن عشر: جماعة حملة الوثائق وتعديل نشرة الاكتتاب

أولاً / جماعة حملة الوثائق ونظام عملها:

تحديث 2023



تكون من حملة وثائق الاستثمار جماعة يكون غرضها حماية المصالح المشتركة لأعضائها ويتبع في تكوينها وإجراءات الدعوة لاجتماعها الأحكام والقواعد المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال وهذه اللائحة بالنسبة إلى جماعة حملة السندات وскوك التمويل والأوراق المالية الأخرى، ويتم تشكيل الجماعة واختيار الممثل القانوني لها وعزله دون التقيد بضرورة توافر نسب الحضور الواردة بالفقرة الثالثة من المادة (70)، والمقرتين الأولى والثالثة من المادة (71) من هذه اللائحة، ويحضر اجتماع حملة الوثائق مساهمو الشركة بحسب عدد الوثائق الصادرة لهم مقابل اسمائهم في رأس مال شركة الصندوق وفقاً لاحكام المادة (142).

ثانياً/ اختصاصات جماعة حملة الوثائق:

- 1 تعديل السياسة الاستثمارية للصندوق.
 - 2 تعديل حدود حق الصندوق في الاقتراض.
 - 3 الموافقة على تغيير مدير الاستثمار.
 - 4 إجراء أية زيادة في أتعاب الإدارة ومقابل خدمات والعمولات، وأية زيادة في الاعباء المالية التي يتحملها حملة الوثائق.
 - 5 الموافقة المسبقة على تعاملات الصندوق التي قد تتضمن على تعارض في المصالح أو تعتبر من عقود المعاوضة.
 - 6 تعديل قواعد توزيع أرباح الصندوق.
 - 7 تعديل أحكام استرداد وثائق الصندوق.
 - 8 الموافقة على تصفية أو مد أجل الصندوق قبل إنتهاء منته.
 - 9 تعديل مواعيد استرداد الوثائق في حالة زيادة المدة التي يتم فيها الاسترداد والمنصوص عليها في نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات بحسب الأحوال.
 - 10 الموافقة على الشطب الاختياري لقيد وثائق الصندوق بالبورصة المصرية.
- وتصدر قرارات الجماعة بأغلبية الوثائق الحاضرة، وذلك فيما عدا القرارات المشار إليها بالبنود (1، 6، 7، 8، 9) فتصدر بأغلبية ثلث الوثائق الحاضرة.
- وفي جميع الأحوال لا تكون قرارات جماعة حملة الوثائق نافذة إلا بعد التصديق عليها من الهيئة.

المادة التاسعة عشر : شراء واسترداد الوثائق

استرداد الوثائق اليومي:

- يجوز لصاحب الوثيقه أو الموكل عنه قانوناً استرداد بعض أو كل قيمة وثائق الاستثمار خلال ساعات العمل الرسميه حتى السابعة الثانية عشر ظهراً في كل يوم من أيام العمل المصرفي لدى الجهة متقدمة الاكتتاب.
- تتحضر قيمة الوثائق المطلوب استردادها على أساس قيمة الوثيقة المعلنة في ذات يوم تقديم الطلب على أساس تنصيب الوثيقه في السوقية لأصول الصندوق في نهاية اليوم السابق لتقديم طلب الاسترداد وفقاً للمعادله المشار إليها بالـ **الخطف** بالتقسيم الدوري في هذه النشرة والتي يتم الاعلان عنها يومياً بغير ور العجه متقدمة الاكتتاب.
- يتم الوفاء بقيمة الوثائق المطلوب استردادها وخصم قيمتها من صافي أصول الصندوق في ذات يوم تقديم الطلب
- ٦٤ • لا يجوز الصندوق أن يرد إلى حملة الوثائق قيمة وثائقهم أو أن يوزع عليهم عائدتهم بالمخالفة لشروط الإصدار ويلزم الصندوق باسترداد وثائق الاستثمار بمجرد الطلب وبما يتفق وأحكام المادة (158) من اللائحة التنفيذية للقانون.

تحديث 2023



- يتم استرداد الوثائق بتسجيل عدد الوثائق المستردہ في سجل حمل الوثائق لدى شركة خدمات الادارة.

الوقف المؤقت لعمليات الاسترداد:

يجوز للجنة الإشراف على الصندوق، بناءً على اقتراح مدير الاستثمار، في النطروف الاستثنائية أن يقرر التي السداد النسبي أو وقف الاسترداد مؤقتاً وفقاً للشروط تحددها نشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات، ولا يكون القرار نافذاً إلا بعد اعتماد الهيئة له وبعد مراجعة أسبابه ومدى ملائمة مدة الوقف أو نسبة الاسترداد للحالة الاستثنائية التي تبرره.

وتشمل الحالات التالية ظروفاً استثنائية:

1. تزامن طلبات الاسترداد من الصندوق وبلغها حداً كبيراً يعجز معها مدير الاستثمار عن الاستجابة لها.
 2. عجز مدير الاستثمار عن تحويل الأوراق المالية المكونة لمحفظة الصندوق إلى مبالغ نقديّة لأسباب خارجة عن إرادتها.
 3. حالات القوة القاهرة.
- ولا يجوز لمدير الاستثمار قبول أو تغفيض أي طلبات شراء جديدة أثناء فترة إيقاف عمليات الاسترداد إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة.
- ويلتزم مدير الاستثمار بإخطار حاملي وثائق الصندوق عند إيقاف عمليات الاسترداد وفقاً لوسائل الإخطار المحددة بنشرة الاكتتاب أو مذكرة المعلومات، وأن يكون ذلك كله بإجراءات موثقة، ويتم إجراء عملية مراجعة مستمرة لأسباب إيقاف عمليات الاسترداد والاعلام المستمر عن عملية التوقف.
- ويجب إخطار الهيئة وحاملي وثائق الاستثمار بانتهاء فترة إيقاف عمليات الاسترداد

شراء الوثائق اليومي:

- يتم تلقي طلبات شراء وثائق الاستثمار الجديدة طوال أيام العمل خلال الأسبوع حتى الساعة الثانية عشر ظهراً لدى الجهة المنفذة الاكتتاب ويتم سداد المبلغ المراد استثماره في الصندوق مع طلب الشراء.
 - تتحدد قيمة الوثائق المطلوب شرائها على أساس قيمة الوثيقة المعنية في ذات يوم تقديم الطلب على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية للأصول الصندوق في نهاية اليوم السابق لتقديم طلب الشراء وفقاً للمعادلة المشار إليها بالبند الخاص بالتقيم الدوري في هذه النشرة والتي يتم الإعلان عنها يومياً بفرع الجهة ممثلة الاكتتاب.
 - يتم شراء وثائق الاستثمار الصندوق بإجراء قيد دفترى لعدد الوثائق المشتراء في سجل حمل الوثائق لدى شركة خدمات الادارة.
- يكون للصندوق حق اصدار وثائق استثمار جديدة مع مراعاة احكام المادة (147) من اللائحة التنفيذية والضوابط الواردة بقرار مجلس ادارة الهيئة رقم (46) لسنة 2014 الخاص بشركات التأمين المؤسسة للصناديق النقديّة في حالة زيادة القدر المكتوب فيه من الجهة

المؤسسة في الصندوق.

البند العشرون: التقييم الدوري

احتساب قيمة الوثيقة:

- ١٠٧- يستمر الصندوق أمواله في أدوات ذات عائد ثابت أو متغير، ويجب أن يؤخذ في الحسبان عند تقدير هذه الأدوات انعدام اليومي المحاسب لتلك الأدوات المالية كل حسب نوعه بصرف النظر عن القيمة الإسمية لتلك الأدوات أو سعر التكاليف، ويتم احتساب قيمة الوثيقة على النحو التالي وفقاً للمعادلة التالية:

تحديث 2023



1. إجمالي القيمة الثالثة:

- إجمالي النسبة بالحسابات الجارية وحسابات الودائع بالبنوك.
- إجمالي الإيرادات المستحقة والتي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم تحصيلها بعد.
- قيمة أذون الخزانة مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافة إليها الفائدة المستحقة من يوم الشراء حتى يوم التقييم طبقاً للعاد المحتسب على أساس سعر الشراء.
- قيمة شهادات الإيداع البنكية - بعد السماح بذلك الاستثمار من قبل البنك المركزي المصري - مقيدة طبقاً لسعر الشراء مضافة إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من تاريخ الشراء أو آخر كوبون ليها أقرب وحتى يوم التقييم.
- قيمة السندات الحكومية وسندات الشركات مقيدة طبقاً لسعر الإقبال الصافي يوم الشراء (سعر الإقبال بعد خصم الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ) مضافة إليها الفائدة المستحقة عن الفترة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم ويتم تعسیر السندات الحكومية وسندات الشركات وفقاً لتقويب هذا الاستثمار حيث تطلب المعايير الفرقية بين الاستثمار بغرض الاحفاظ والاستثمار بغرض المتابحة.
- قيمة باقي أصول الصندوق مثل المدفوعات المقدمة مخصوصاً منها مجمع ما تم استهلاكه وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.
- قيمة وثائق الاستثمار في صناديق البنوك الأخرى المقيدة مقيدة على أساس آخر قيمة استردادية معينة.

2. خصم من إجمالي القيمة السابقة ما يلي:

- إجمالي الالتزامات التي تخص الفترة السابقة على التقييم والتي لم يتم خصمها بعد.
- حسابات البنوك الدائنة والمخصصات التي يتم تكوينها لمواجهة الحالات الخاصة الناتجة عن توفر مصدر المستثمر فيها عن المداد أو تغير الحادثة الافتراضية لمصدر المستدات.
- نصيب الفترة من أتعاب مدير الاستثمار وعمولات الجهة المؤسسة وعمولات المسئولة وكذلك أتعاب مراقبي الحسابات والمستشار القانوني ومصروفات التأسيس وكذا نصيب الفترة من التكاليف المنفوعة والتي سيتحقق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وبما لا يتجاوز 2% من صافي أصول الصندوق ووفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والتي سيتم تحويلها على السنة المالية الأولى طبقاً لما تقتضي به معايير المحاسبة المصرية، بالإضافة إلى المبالغ المجنحة للمصاريف الإدارية على لا يزيد ذلك عن 0.1% (واحد في الألف) سنوياً من صافي أصول الصندوق.

3. الناتج الصافي (ناتج المعادلة):

- يتم قسمة صافي ناتج البندين السابعين على عدد وثائق الاستثمار القائمة في نهاية كل يوم عمل مصرفي بما فيه عدد وثائق الاستثمار المخصصة (المجنحة) للجهة المؤسسة.
- سياسة أخلاقي الأصول:**

لا يقوم الصندوق بشراء أصول ذات طبيعة إهلاكية ويتم استهلاك بعض المصروفات المدفوعة مقدماً خلال السنة المالية الأولى للصندوق طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

تحديث 2023



البند الحادي والعشرون: أرباح الصندوق، والتوزيعات

أرباح الصندوق:

يتم تحديد أرباح الصندوق من خلال قائمة الدخل التي يتم إعدادها بغرض تحديد صافي ربح أو خسارة الفترة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية على أن تتضمن أرباح الصندوق على الأخص الإيرادات التالية:

1. التوزيعات المسحولة والمستحقة نتيجة استثمار أموال الصندوق خلال الفترة.
2. العوائد المستحقة غير المسحولة.
3. الأرباح الرأسمالية المحققة خلال الفترة الناتجة عن بيع الأوراق المالية المصرح بالاستثمار فيها ووثائق استثمار الصناديق النقدية الأخرى.
4. الأرباح الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة عن الزيادة في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية ووثائق استثمار الصناديق النقدية الأخرى.

يخصم من ذلك:

- 1- مصروفات الدعاية والإعلان والنشر.
- 2- أتعاب مدير الاستثمار والجهة المؤسسة وأي أتعاب أخرى.
- 3- المستحق لمراقبي الحسابات والمستشار القانوني والمصروفات الأخرى على الصندوق.
- 4- مصروفات التأسيس والتي يتم تحديدها على السنة المالية الأولى وفقاً لمعايير المحاسبة.
- 5- المخصصات الواجب تكوينها لمواجهة التزام حال ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها.
- 6- الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع الأوراق المالية المصرح بالاستثمار فيها ووثائق استثمار في الصناديق النقدية الأخرى.
- 7- الخسائر الرأسمالية غير المحققة خلال الفترة الناتجة على النقص في صافي القيمة السوقية للأوراق المالية.

توزيع الأرباح:

لا يقوم الصندوق بأي توزيعات من العائد المحقق حيث إن عائد الوثيقة يومي تركمي يتم إضافته على قيمة الوثيقة ويتم الحصول على أي قدر من الأرباح عن طريق الاسترداد اليومي، ويتم احتساب العائد منذ ذات يوم الشراء الفعلي.

البند الثاني والعشرون: الإفصاح الدوري عن المعلومات

(تم تعديلاً لتناسب وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (55) لسنة 2018 الخاص بوسائل النشر وكذا قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (58) لسنة 2018)

طبقاً لأحكام المادة (170) من اللائحة التنفيذية، تلزم الأطراف ذات العلاقة بالصندوق بالإفصاح الفوري عن كافة الأمور المتعلقة بالصندوق واستثماراته وغيرها من الموضوعات التي تهم حملة الوثائق طبقاً لضوابط ووسائل النشر المعتمدة من الهيئة كل فيما يخصه، وعلى الأخص ما يلي:

أولاً: تلتزم شركة خدمات الإدارة بأن تعد وترسل لحملة الوثائق كل ثلاثة أشهر تقريباً يتضمن البيانات الآتية:
صافي قيمة أصول شركة الصندوق.

ثانياً: بيان بأي توزيعات أرباح تمت في تاريخ لاحق على التغير السابق تقريباً لحملة الوثائق.

تحديث 2023



ثالثاً: يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاحات التالية:

الإفصاح الغوري عن ملخص الأحداث الجوهرية التي نظراً أثاء مباشرة الصندوق لنشاطه والتي من شأنها التأثير على الشاطئ أو على المركز المالي الخاص بالصندوق لكل من الهيئة وحملة الوثائق في أحدى الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية، كما يلتزم بان يتيح بمقره الرئيسي وفروعه وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق كافة المعلومات عن هذه الأحداث لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها.

الإفصاح بالإيضاحات المتنمية للقواعد المالية النصف سنوية عن:

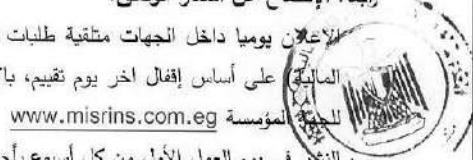
- استشارات الصندوق في الصناديق التقديمة المدارة بمعرفة مدير الاستثمار وعن الاستثمار في أي أوراق مالية أخرى مصدرة عن مجموعة مرتبطة بمدير الاستثمار.
- حجم استثمارات الصندوق الموجه نحو الأوعية الائخارية المصرفية بالجهة المؤسسة أو أي من الأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- كافة التعاملات على الأدوات الاستثمارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة.
- الأذاعات التي يتم سدادها لأي من الأطراف المرتبطة.
- الإفصاح بشكل سنوي لجماعة حملة الوثائق عن أي تغير في التقييم الائتماني للمسندات وصكوك التمويل المستثمر فيها وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 35 لسنة 2014.
- يلتزم مدير الاستثمار بالإفصاح عن تعامله والعاملين لديه على وثائق الصندوق ويتجنب أي تعارض للمصالح عند تعاملهم على هذه الوثائق وذلك بعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 69 لسنة 2014 وللواحة الداخلية الخاصة بالشركة.

ثالثاً: يجب على لجنة الإشراف أن تقدم إلى الهيئة ما يلي:

- تقارير نصف سنوية عن أدائه ونتائج أعماله على أن تتضمن هذه التقارير البيانات التي تفصّل عن المركز المالي للصندوق بصورة كاملة وصحيحة بناءً على القوائم المالية التي تقدّمها شركة خدمات الإدارة، والإفصاح عن الإجراءات التي يتخذها مدير الاستثمار لإدارة المخاطر المرتبطة بالصندوق.
- القوائم المالية (التي تقدّمها شركة خدمات الإدارة) مرافقاً بها تقرير لجنة الإشراف على الصندوق ومراقباً حساباته قبل شهر من التاريخ المحدد للعرض على مجلس إدارة الجهة المنشئة للصندوق، وللهيئة خصم الوثائق والتقارير المشار إليها ، وتبلغ الهيئة لجنة الإشراف على الصندوق بمحاضتها لإعادة النظر فيها بما يتفق ونتائج الفحص. على ان تعرّض القوائم المالية السنوية على السلطة المختصة خلال فترة لا تتجاوز 90 يوم من نهاية السنة المالية وبشأن القوائم المالية نصف السنوية تلتزم لجنة الإشراف بموافقة الهيئة بتقرير الفحص المحدود لمراقب الحسابات والقوائم المالية نصف السنوية خلال 45 يوم على الأكثر من نهاية الفترة".

رابعاً: الإفصاح عن أسعار الوثائق:

الإعلان يومياً داخل الجهات متلقية طلبات الشراء والاسترداد (فروع بنك مصر والبنك الأهلي، شركة بلوون لداول الأوراق المالية) على أساس إقبال آخر يوم تقدير، بالإضافة إلى إمكانية الاستعلام (الخط الساخن 19114 - أو الموقع الإلكتروني للهيئة المؤسسة www.misrins.com.eg)



تحديث 2023

خامساً/ نشر القوائم المالية السنوية والدورية:

- تلتزم الشركة بنشر كامل القوائم المالية السنوية والدورية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها على الموقع الإلكتروني الخاص بالصندوق حتى نشر القوائم المالية التالية.
- تلتزم الشركة بنشر ملخص للقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقب الحسابات بشأنها بأحد الصحف المصرية اليومية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية.

سادساً/ المراقب الداخلي:

موافقة الهيئة بيان أسبوعي على أن يشمل تقرير بما يلي:

- 1- مدى التزام مدير الاستثمار بالقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لها ونظم الرقابة بالشركة وعلى وجه الخصوص كافة ما ورد بالفرع التاسع من الفصل الثاني من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 1992/95
- 2- اقرار بعدى التزام مدير الاستثمار بسياسة الاستثمار لكل صندوق يتولى ادارته، مع بيان مخالفه الفيود الاستثمارية لأى من تلك الصناديق اذا لم يتم مدير الاستثمار بإزالة اسباب المخالفة خلال أسبوع من تاريخ حدوثها.
- 3- مدى وجود أي شكاوى معلقة لم يتم حلها خلال أسبوع من تاريخ تقديمها للشركة، وفي حالة وجودها يتم بيانها والاجراء المتتخذ بشأنها.

البند الثالث والعشرون: إنتهاء الصندوق والتصفية

- طبقاً للمادة (175) من اللائحة التنفيذية ينقض الصندوق إذا انتهت مدةه ولم يتم تجديده أو إذا تحقق الغرض الذي أُمِّس الصندوق من أجله أو واجهته ظروف تحول دون مزاولته لنشاطه.
- ولا يجوز تصفية أو مد أجل الصندوق بدون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس إدارة الهيئة، على أن يتم أخذ موافقة جماعة حملة الوثائق بالنسبة للتصفية قبل انتهاء مدة الصندوق، ويتم توزيع ناتج تصفية أصول الصندوق على أصحاب الوثائق كل بمقتضى نسبة الوثائق المملوكة له.
- وتسري أحكام تصفية شركات المساهمة المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأوراق المالية والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

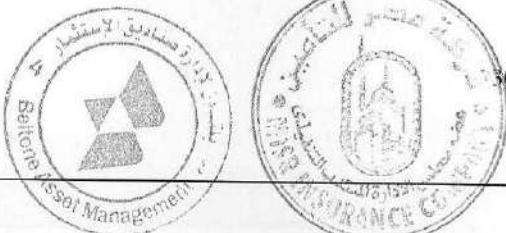
البند الرابع والعشرون: الأعباء المالية

*** أتعاب الجهة المؤسسة:**

تقاضى الجهة المؤسسة (شركة مصر للتأمين) أتعاب بواقع 0.45 % (أربعة ونصف في الالف) سنوياً من صافي أصول الصندوق مقابل قيامها بالمهام المشار إليها بابند الحادي عشر من هذه النشرة وتحسب هذه العمولة وتحسب يومياً وتدفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

*** أتعاب مدير الاستثمار:**

الستحدل شركة ب莲ون لإدارة صناديق الاستثمار تطلب إدارتها لأموال الصندوق أتعاب بواقع 0.175 % سنوياً من صافي أصول الصندوق، وتحسب هذه الأتعاب يومياً ثم تتحسب وتدفع لمدير الاستثمار في آخر كل شهر، على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من مراقب حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.



٣٠

تحديث 2023

• أتعاب شركة خدمات الإدارة:

يتناقضى شركة خدمات الإدارة عمولات بواقع 0.01% (واحد في العشرة الاف) سنوياً من صافي أصول الصندوق، وتحسب هذه العمولة وتجب يومياً وتتفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

• أتعاب البنك نظر تأقى طلبات الاكتتاب والشراء والبيع:

يتناقضى البنك متلفي طلبات الاكتتاب أتعاب بواقع 0.1% سنوياً (واحد في الالف) من قيمة الوثائق المكتب بها / المشتراء عن طريق البنك، وتحسب هذه العمولة وتجب يومياً وتتفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

• عمولات الحفظ:

يتناقضى أمين الحفظ عمولة حفظ مركزي بواقع 0.1% (واحد في الالاف) سنوياً من القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بالصندوق والمحتفظ بها لديه شاملة كافة الخدمات، تحسب هذه العمولة وتجب يومياً وتتفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه العمولات من قبل مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.

• عمولة تسويق:

يتناقضها كل من الاطراف المتعاقد معها لتسويق الوثائق (بنك مصر والبنك الاهلي) بواقع 0.15% سنوياً من قيمة الوثائق المكتب فيها عن طريق كل منها وتحسب هذه العمولة وتجب يومياً وتتفع في آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه الأتعاب من قبل مراقبى حسابات الصندوق في المراجعة الدورية.
ويحوز للجهة المؤسسة عقد اتفاقيات أخرى مع أي طرف ثالث على لا يتحمل الصندوق أي مصاريف إضافية نتيجة ذلك التعاقد بخلاف ما ورد بذلك

• عمولات خدمات التسويق:

يتناقضى شركة بلتون لداول الأوراق المالية مقدمة خدمات التسويق بواقع 0.15% (واحد ونصف الألف) سنوياً من قيمة الوثائق المشتراء عن طريق الشركة، تحسب هذه العمولة وتجب يومياً وتتفع آخر كل شهر على أن يتم اعتماد مبالغ هذه العمولات من قبل مراقبى الحسابات في المراجعة الدورية.

• عمولات الشراء والاسترداد:

1. يتناقضى شركة بلتون لداول الأوراق المالية عمولة قدرها 0.0001 (واحد في العشرة آلاف) على تنفيذ عملية الشراء / الاسترداد، وتحسب هذه العمولة على إجمالي قيمة الوثائق المشتراء/ المستردة وتحصم من حساب العميل في تاريخ التنفيذ.
2. تحدد العمولات وفقاً لما هو منصوص عليه بشارة الاكتتاب.
3. يتحمل العميل كافة المصاريفات الآتية وتحصم مباشرة من الحساب دون الرجوع إليه:

٥. مصاريف تحصيل الشيكات المقررة من البنوك.

٦. مصاريف التحويلات البنكية الواردة على حساب العميل كافة (منها وإليها) والمحددة من قبل البنك.

٧. يلتزم العميل بمداد كافة الرسوم والمصاريفات الحكومية والذمميات والضرائب المترتبة على عمليات شراء / استرداد الوثائق.

تحديث 2023



• يتحمل الصندوق مصاريف أخرى:

- يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بمرافقي الحسابات نظير المراجعة الدورية للمراكز المالية للصندوق بما فيها
القوائم المالية السنوية للصندوق والتي حدّت بمبلغ 60000 (ستون ألف) جنيه مصرى لكلاهما بواقع 30000 (ثلاثون
ألف لكل مرافق) ويتم الاتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.

- يتم الاتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.

- يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بالمستشار القانوني والتي حدّت بمبلغ 30,000 (ثلاثين ألف) جنيه مصرى
ويتم الاتفاق على ذلك المبلغ سنوياً.

- يتحمل الصندوق الأتعاب السنوية الخاصة بالمستشار الضريبي المتعلقة بإعداد الإقرارات السنوية واعتمادة والتي حدّت بمبلغ
10,000 (عشرة آلاف جنيه مصرى) جنيه مصرى وكذلك أعمال الفحص الضريبي للصندوق بمبلغ 5000 جنيه سنوياً
(فقط خمسة آلاف جنيه مصرى).

- يتحمل الصندوق أتعاب ممثل جماعة حملة الوثائق بمبلغ 4,000 جنيه سنوياً.

- يتحمل الصندوق الأتعاب المالية لأعضاء لجنة الإشراف والتي حدّت بمبلغ بما يوازي 135,000 (مائة وخمسة وثلاثون
ألف جنيه مصرى) سنوياً.

- يتحمل الصندوق أتعاب مقرر إجتماعات لجنة الإشراف والجمعية العامة للصندوق وإجتماعات جماعة حملة الوثائق بواقع
3,000 جنيه عن كل إجتماع من إجتماعات لجنة الإشراف والجمعية العامة للصندوق وإجتماعات جماعة حملة الوثائق.

- يتحمل الصندوق مصاريف تأسيس الصندوق التي يتم تحديدها على المدة المالية الأولى طبقاً لمعايير المحاسبة على الألا
تريد عن 2% من صافي أصول الصندوق عند التأسيس.

- مصروفات مقابل الخدمات المؤداة إلى الأطراف الأخرى مثل الهيئة.

- لا يتحمل حامل الوثيقة أي مصاريف للإصدار أو للاكتتاب.

- يتحمل الصندوق التكاليف الفعلية لإرسال كشوف الحساب لحملة الوثائق طبقاً لنص المادة 170 من اللائحة التنفيذية لقانون
رقم 95 لسنة 1992 ويتم خصم قيمتها مقابل فواتير فعلية.

وبذلك يبلغ إجمالي الأتعاب الثابتة التي يتحملها الصندوق بحد أقصى مبلغ 244 ألف جنيه سنويًا، بالإضافة إلى نسبة 6.63% سنويًا من صافي أصول الصندوق، بالإضافة إلى عمولة أمين الحفظ وأى عمولات أخرى خاصة بالتسويقة والشراء والتوزيع، متضمناً مق. احتياجات لجنة الإشراف وعملاً بها من المشار إليها بعالمة.



النقد الخامنوي والمشهد: الاقتصاد، بضمها، وثائق الاستثمار

٦١ يجوز لحملة وثائق الصندوق الاقتراض بضمان الوثائق من البنوك متنافية طلبات الاكتتاب والشراء والاسترداد وذلك وفقاً لقواعد الاقتراض، المساربة والمعمول بها لديه.



تحديث 2023

البند السادس والعشرون: أسماء وعناوين مستولى الاتصال

الجهة المؤسسة:

شركة مصر للتأمين

الأستاذ / علاء الدين أحد على عضو مجلس الإدارة المنتدب للشئون المالية والتخطيط والاستثمار بشركة مصر للتأمين

العنوان: 44 شارع الدقي، محافظة الجيزة، جمهورية مصر العربية.

تليفون: 33332318

البريد الإلكتروني: a.a.aly@mistrins.com.eg

مدير الاستثمار:

بلتون لإدارة صناديق الاستثمار

العضو المنتدب

السيدة / داليا محمد الحسين شفيق محمود

العنوان: 2005 ج كورنيش النيل -أبراج النايل سيتي- البرج الشمالي -بولاق -القاهرة -جمهورية مصر العربية

تليفون: 24616800

البريد الإلكتروني: Dshafik@beltonefinancial.com

البند السابع والعشرون: إقرار الجهة المؤسسة ومدير الاستثمار

تم إعداد هذه النشرة المتعلقة بالإكتتاب العام في وثائق صناديق استثمار مصر للتأمين التقدي للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي بمعرفة كل من شركة مصر للتأمين وشركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار وهم ضامنون لصحة ما يرد فيها من بيانات ومعلومات وأنها تتفق مع مبادئ وأسس الإكتتاب العام الصادرة عن الهيئة يجب على المستثمرين المتوفعين في هذا الإكتتاب القيام بدراسة شاملة للمخاطر التي قد يتعرضون لها من الاستثمار في الوثائق المعروضة والعلم بأن الاستثمار في الوثائق قد يعرض المستثمر لخسارة أو مكاسب دون أدنى مسؤولية على الجهة المؤسسة أو مدير الاستثمار.

الجهة المؤسسة: شركة مصر للتأمين

الأستاذ: عمر عبد الحميد إبراهيم جوده

الصفة: عضو مجلس إدارة المنتدب التنفيذي

التاريخ:

التوقيع:

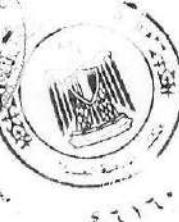
مدير الاستثمار: شركة بلتون لإدارة صناديق الاستثمار

الاسم: داليا محمد الحسين شفيق محمود

الصفة العضو المنتدب

التاريخ:

التوقيع:



تحديث 2023

البند الثامن والعشرون: إقرار مراقي الحسابات

قمنا بمراجعة كافة البيانات الواردة بنشرة الافتتاح في وثائق صندوق استثمار مصر للتأمين النقدي للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي وتشهد إنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة المؤسسة ومديري الاستثمار وهذه شهادة مني بذلك.

رزق وديد رزق الله

طارق مجدي أحمد عبد الرزوف حشيش

المقيد بسجل مراقي حسابات صناديق الاستثمار بالهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم (171) بالهيئة العامة للرقابة المالية تحت رقم (118).

البند التاسع والعشرون: إقرار المستشار القانوني

قمت بمراجعة كافة البيانات الواردة في صندوق استثمار مصر للتأمين النقدي للسيولة ذو العائد اليومي التراكمي وأشهد إنها تتماشى مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والإرشادات الصادرة من الهيئة في هذا الشأن وكذا العقد المبرم بين الجهة المؤسسة ومديري الاستثمار وهذه شهادة مني بذلك.

المستشار القانوني:

الاسم: د. هانى سرى الدين

المكتب: سرى الدين وشركاه - مستشارون قانونيون

التوقيع:

التاريخ:

وهذه النشرة تمت مراجعتها من الهيئة العامة للرقابة المالية ووجدت متماشية مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وتم اعتمادها برقم (427) بتاريخ 28/5/2014، علماً بأن اعتماد الهيئة للنشرة ليس اعتماداً للجذوى التجارى للنشاط موضوع النشرة أو لقدرة النشاط على تحقيق نتائج معينة، حيث يقتصر دور الهيئة على مجرد التحقق من أن بيانات هذه النشرة تم ملأها وفقاً للمودج المعد لذلك وذلك في شئوه المستندات التي قدمت للهيئة وبدون أننى مسؤولة تقع على الهيئة، ويتحمل كل من الجهة المؤسسة / صندوق ومدير الاستثمار وشركة خدمات الإدارية وكذلك مراقي الحسابات والمستشار القانوني المسؤولية عن صحة البيانات الواردة بهذه النشرة، علماً بأن الاستثمار في هذه الوثائق هو مسؤولية كل مستثمر وفي ضوء تحمله للمخاطر وتغذيره للعواقب.



تحديث 2023